ت الأولية

مجلة

مجمع اللغة العربية بدمشق

« مجلة المجمع العلمي العربي سابقا »

www.attaweel.com

فهرس الجزء الأول من المجلد التاسع والستين

(المقالات)

		الصفحة
المنهج التأثري في النقد العربي القديم	الدكتور عبد الكريم الأشتر	٣
العربية الفصحى ومشكلة اللحن	الدكتور أحمد محمد قدور	١٩
ديوان المعاني (القسم الثالث)	الدكتور محمود محمد الطناحي	٩١

(التعريف والنقد)

التعليقات والنوادر لأبي علي الهجري	الدكتور شاكر الفحام	١٥٦
شعر ابن جبير	الأستاذ مأمون الصاغرجي	١٦١

(آراء وأنباء)

انتخاب الدكتور عدنان الخطيب أميناً للمجمع		١٧٢
الندوة العلمية الثالثة حول المعجم العربي المختص	الدكتور يحيى مير علم	١٧٣
أعضاء مجمع اللغة العربية بدمشق في مطلع عام ١٩٩٤		١٩٢
الكتب والمجلات المهداة إلى مكتبة المجمع في الربع الأخير من عام ١٩٩٣		٢٠٧
الفهرس		٢١٥

www.attaweel.com

العربية الفصحى ومشكلة اللحن

الدكتور أحمد محمد قدور

تمهيد

ليس من شكّ في أنّ تحديث علم اللغة (Linguistique) منذ مطلع هذا القرن قد امتدّت آثاره إلى آفاق العلم والثقافة في هذا العالم الذي يشهد ثورة الاتصال بجميع سبله ، ممّا جعل التغاضي عما يجري حولنا من تطورات واسعة في العلوم الإنسانية ولا سيّما اللسانية منها أمراً غير مقبول . وعلى الرغم من أن كثيراً من المؤثرات الأجنبية اللغوية اتخذت سبلها من طريق الترجمة والاقتباس إلى لغتنا منذ أربعينيات هذا القرن ، فإنّ بعض الدراسين العرب المحدثين لا يزالون شديدي الحذر من المناهج الغربية التي يرفضونها جملة وتفصيلاً . والأجدى عندنا – إن أردنا أن نكون على بيِّنة من أمرنا أمام التحدّيات الصعبة التي تواجهنا – هو أن نفتح عيوننا على الوافد الجديد من العلوم والمناهج لنرى رؤية الذين يملكون ما يميِّزون به بين ما هو مقبول ، وما هو مردود ، وبين ما هو قابل للتطبيق ، وما هو غير قابل لذلك . ولن يعود على العربية بالفائدة انبهار بعض الدارسين العرب المحدثين بالمناهج الحديثة ، لأنّ هذا الانبهار قادهم إلى تشديد النقد للبحوث العربية القديمة ومناهجها ، واتهامها بالتخلف والنقص والعجز . ويلاحظ أنّ هؤلاء سعوا إلى تطبيق ما عرفوه من مناهج أجنبية على العربية تطبيقاً حرفياً ، ورفضوا الإقرار بخصوصية العربية الفصحى التي تقوم على المعيارية .

www.attaweel.com

جوانب البحث

١ ـ مناهج الدرس اللغوي :

يجد الدارس في المناهج اللسانية الحديثة تنوّعا يتيح له النظر إلى المسألة المدروسة من زوايا متعدّدة . فالمنهج الوصفي يدرس الظواهر اللغوية مفترضاً أنّها في حالة ثبات ، وهي محدّدة بحدود الزمان والمكان والمستوى اللغوي (لهجة ، لغة فصحى ، شعر ، نثر) . والمنهج التاريخي يدرس الظواهر ضمن تدرّجها المتسلسل على مرّ الزمن . أما المنهج المقارن فهو مختصّ بمقارنة الظواهر اللغوية بين لغة وأخرى ضمن إطار تصنيف اللغات إلى أسر ومجموعات مترابطة . ويدرس المنهج التقابلي (Contrastive) ـ وهو أحدث المناهج ـ المقابلات بين لغتين أو لهجتين أو لغة ولهجة ، كما يقابل بين المستويات اللغوية ، ويدرس جوانب تعليم اللغات والترجمة[1] .

ويتجه النظر إلى نوعين من المناهج اللغوية كانا مدار اختلاف الدارسين ولا سيّما حين يتصل الأمر باللغويين العرب القدامى ومنهجهم في جمع اللغة وتقعيدها . وهذان المنهجان هما : المنهج الوصفي والمنهج المعياري . ومن الملاحظ أنّ المنهج الذي اتخذ سلاحاً لإدخال الضيم على العربية الفصحى هو المنهج الوصفي بتطبيقه الحرفي الذي عرفه بعض الدارسين العرب في اللغات الأجنبية ، ومن ثَمّ حملوا لواء الهجوم على مناهج العربية الفصحى وطرائق تدوينها ، ومواقف علمائها .

وتقوم أسس المنهج الوصفي على اختيار « مرحلة بعينها ، من لغة بعينها ، لتصفها وصفا استقرائياً ، وتتخذ النواحي المشتركة بين المفردات

(١) انظر : حجازي ، د . محمود فهمي ، علم اللغة العربية ، ص ٣٥ ـ ٤١ .

www.attaweel.com

الداخلة في هذا الاستقراء وتسميها قواعد . فالقاعدة في الدراسة الوصفية ليست معياراً ، وإنّما هي جهة اشتراك بين حالات الاستعمال الفعلية »[٢] . أما المادة التي يختارها الدارس فهي تجمع دون اختيار تعبير ما والبعد عن غيره لتفضيل أحدهما على الآخر ، بل لكون التعبير مستعملاً أو غير مستعمل بغضّ النظر عن القيمة أو الحكم الذي يصدره الناس ، أو أهل الاختصاص[٣] .

ويرجع الفضل في توضيح حدود المناهج اللغوية ، والتركيز على المنهج الوصفي إلى اللغوي السويسري الشهير فرديناند دو سوسير (f. De Saussure ت ١٩١٣م) . وقد لاحظ في هذا المجال أنّ اللسانيات الحديثة عكفت على الاهتمام بالتطور التاريخي ، وهو مادعاه بمصطلح (Diachronique) ، على حين أنّ المقارنة التي استخدمت في قواعد اللغات الهندية – الأوربية ، ليست إلا وسيلة لبناء الماضي . ومن هنا برز اهتمام سوسير بالمنهج الوصفي وهو ما دعاه بمصطلح (Synchronique)[٤] . وقد أثبتت الشروح الواردة في محاضراته إمكان دراسة اللغة وصفياً أو تاريخياً ، فإمّا أن ندرس الظاهرة اللغوية في وضع الثبات في مدة محدّدة من الزمن ، ضمن مستوى معيّن . وأما أن ندرس تتابع حالات تاريخية متعاقبة مع تطوراتها ، وما يتعلّق بها من تغيّرات عبر الزمن .

---

(٢) حسان ، د . تمام ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص١٨ ، وانظر : حجازي ، علم اللغة العربية ، ص٣٧ – ٣٨ .

(٣) انظر : أيوب ، د . عبد الرحمن ، اللغة والتطور ، ص٧٠ .

(٤) انظر : دوسوسير ، محاضرات في الألسنية العامة ، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر .

www.attaweel.com

الثانية شهدت إقبال الدارسين على تحرّي إضافات هذا العالم المنهجية ، والتركيز عليها . ومن هنا برز اهتمام الدارسين بالمنهج الوصفي حتى غدا المنهج السائد عند أكثر المشتغلين باللغة في كل أنحاء العالم[٥] . ومن الملاحظ أيضاً أنّ الدراسات الوصفية للّغة العربية اتجهت إلى اللهجات العامية ، على حين أنّها شدّدت نقدها للفصحى ، ومناهج تدوينها .

ويقود الحديث عن المنهج الوصفي لدى الدارسين إلى مقابلته بالمنهج المعياري . وهو منهج يضع للخطأ والصواب مستوى يرجع إليه أي معيار (Norme) وهو « نموذج متحقّق أو متصوّر لما ينبغي أن يكون عليه الشيء ، ومنه علوم معيارية وهي : المنطق والأخلاق والجمال وغيرها[٦] » . والعلوم المعيارية (Normatives Sciences) موضوعها أحكام تقويمية ، أي تبحث في القيم وأحياناً في الأوامر بقدر ما تتضمن هذه الأوامر من القيم[٧] .

ويرى أحد الدارسين أنّ المعيارية تفرض « سلطة قوانين نمّقها اللغويون على ظواهر من سلوك المجتمع ، وهؤلاء اللغويون ينصرفون بكبرياء عن مرارة التعمّق في فلسفة اللغة ، ويؤكدون بكلّ بساطة أنّ دراستهم تتحكّم بما لها من حقّ وقدسية لامراء فيهما ... »[٨] . وتنتخب مادة الدراسة – ههنا – من بين الوقائع اللغوية الكثيرة ، ويتحرى أن تكون محافظة على مستوى معيّن يحظى برضى الطبقة المثقفة ، وهذا المستوى

(٥) انظر : حجازي ، د . محمود فهمي ، علم اللغة العربية ، ص٣٨ .

(٦) المعجم الوسيط ، ٦٣٩/٢ .

(٧) انظر : خياط ، يوسف ، ومرعشلي ، نديم ، المصطلحات العلمية والفنية ، ١٨٧/٢ .

(٨) حسان ، د . تمام ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص٢٢ .

www.attaweel.com

ما يطلق عليه مستوى الصواب[٩] .

وحين يتصل الأمر بالعربية يرى الدارسون أنّ العربية الفصحى (Classique L'arabe) بأصواتها وقواعدها تعدّ معيارا . وقد تضافرت عوامل متعدّدة لتشكيل المستوى الصوابي الذي حدّده اللغويون بحدود الزمان والمكان ، إضافة إلى تأثرهم بالدرس المنطقي ، وبالمستوى الصوابي الديني المتمثل في الحلال والحرام ، وما حملوه في نفوسهم من نزعة عربية وتوجّه ديني للحفاظ على لغة الذكر الحكيم التي هي عندهم أفصح اللغات .

وقد لاحظ كثير من الدارسين المحدثين من عرب ومستشرقين هذه المعيارية التي اتصفت بها العربية الفصحى ، غير أنّهم اختلفوا في النظر إليها وتقويمها . وهم في ذلك فريقان ، فريق أنكر على اللغويين منهجهم في جمع اللغة وتقعيدها ، لأنّ هذا المنهج دفع بالبحوث اللغوية التالية إلى معيارية صارمة وقفت في طريق التطوّر ، فأفضت باللغة إلى الجمود . ويصدر هذا الفريق عمّا عرفه من مناهج تقعيد اللغات الأجنبية ، كاليونانية واللاتينية والفرنسية والإنكليزية[١٠] .

ولدى تطبيق القواعد الوصفية على منهج اللغويين العرب القدامى ، يلاحظ بعض الدراسين « أنّ نحاة العرب في العصر الأول وفيهم سيبويه يقعون في مخالفات منهجية من ناحيتين :

---

(٩) انظر : أيوب ، د . عبد الرحمن ، اللغة والتطور ، ص٧٠ .

(١٠) انظر مناقشة لبعض آراء هؤلاء في : مصطفى السنجرجي ، « فلسفة النحو العربي بين الرفض والتأييد » ، مجلة الحصاد ، العدد الأول ، ص١٠٠ – ١١٣ ، وإبراهيم رفيدة ، « أصالة اللغة العربية وعلومها » ، مجلة الفكر العربي ، العدد (٢٦) ، ص٤ – ٣٦ .

www.attaweel.com

١ – فهم أولاً يشملون بدراستهم مراحل متعاقبة من تاريخ اللغة العربية ، تبدأ من نحو مائة وخمسين عاماً قبل الإسلام ، وتنتهي بانتهاء ما يسمونه عصر الاحتجاج ، أي أنهم يشملون ما يقرب من ثلاثة قرون من تاريخ لغة العرب . وتلك حقبة لا يمكن أن تظلّ اللغة فيها ثابتة على حالها ...

٢ – ثم هم يعمدون ثانياً إلى لهجات متعددة من اللغة نفسها فيخلطون بينها ، ويحاولون إيجاد نحو عام لها جميعاً »[١١] .

وفي الحق أنّ هؤلاء الدارسين أخطؤوا حين توهّموا أنّ ما يصدق على بعض اللغات التي قيست عليها المناهج الحديثة يجب أن يصدق على غيرها ، وكأنّ هذه المناهج قوانين جبرية قاهرة لامناص للغات جميعاً من الخضوع لها[١٢] . وهم أيضاً يجانبون الصواب حين أنكروا الظروف الخاصة التي رافقت تدوين العربية ، والحوافز التي حفزت إلى النهوض به .

أما الفريق الآخر فيصدر عن تفهّم للظروف التي جعلت قدامى اللغويين والنحويين ينهجون ذلك النهج الفريد في تدوين اللغة ووضع قواعدها . ولا يعني هؤلاء أن يتطابق منهج اللغويين العرب مع ما انتهى إليه المحدثون تطابقاً تاماً . وهم من بعد ذلك يرون أنّ ما ذهب إليه أنصار المنهج الوصفي لا يسلم من النقد والاعتراض ، لأنّ منهج اللغويين الأوائل كان وصفيّا بجملته ، وإن تحكم فيه المعيار الذي ارتضوه لحفظ لغتهم فيما بعد . ويؤكد بعض الدارسين أنّ اللغويين الأوائل درسوا لغتهم على المنهج

(١١) حسان ، د . تمام ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص٢٦–٢٧ .

(١٢) انظر مناقشة لآراء المدرسة الوصفية في : ماريوباي ، لغات البشر ، ترجمة صلاح العربي ، ص٧٣ – ٧٨ ، ومن الجدير بالذكر أنّ باي يرفض تعميم الطرق الوصفية على جميع اللغات .

www.attaweel.com

الوصفي ، واحتج لذلك بعدد من الجوانب التي رآها لدى قدامى اللغويين مماثلة لما يقوله المحدثون حول قواعد المنهج الوصفي . فاللغويون الأوائل انطلقوا من وصف الظواهر ضمن حدود قصدوا وضعها كي يسلم لهم جمع العربية الفصحى التي عدّوها مستوى من الأداء اللغوي المطرد الذي قصروه على حدود معينة . وإنّ ما تعرّضوا له من نقد حول إهمالهم تدوين اللهجات يجد مسوّغا لردّه ههنا ، لأنّ قصدهم لتحديد المستوى اللغوي الذي رأوه في القرآن الكريم والشعر الجاهلي جعلهم يتشدّدون في الاقتصار عليه ، وعدم إدخال أيّ عناصر متناثرة من بقايا اللهجات التي باد معظمها إما بإهماله وخروجه من نطاق الاستعمال ، أو بإدخاله في خصائص المستوى المعروف في القرآن والشعر . ويلاحظ أيضاً أنّ اللغويين بقوا مخلصين لما ندبوا أنفسهم له من تتبّع للمستوى الذي عدّوه فصيحاً ، والذي أخذت نصوصه تنحرف بتقدّم الزمن وزيادة الاختلاط . ومن هنا نستطيع أن نفهم نشأة المعيار الذي تمثّل في الحفاظ على النموذج المثالي الذي وجدوه في لغة القرآن ، والذي أرادوا تثبيته . كما يلاحظ أنّ اللغويين الأوائل دوّنوا اللغة وصنّفوها تصنيفاً تقريرياً يسجّل الظواهر اللغوية كما جاءت أو « كما خلقت » ، أي كما نقلت من سنن العرب في كلامهم ، ولم يكن هناك حديث عمّا ينبغي أن يقال بل عمّا قيل[١٣] .

ويقرّ تمام حسان ـ وهو من أكثر الدارسين انتقاداً للمناهج القديمة ـ بأنّ « تاريخ دراسة اللغة العربية ليعرض علينا في بدايته محاولة جدّية لإنشاء منهج وصفي في دراسة اللغة ، يقوم على جمع اللغة ورواياتها ، ثم ملاحظة المادة المجموعة واستقرائها ، والخروج بعد ذلك بنتائج لها طبيعة

(١٣) انظر : الراجحي ، د . عبده ، فقه اللغة في الكتب العربية ، ص١٧٩ ـ ١٨٤ .

www.attaweel.com

الوصف اللغوي السليم . ولكنّ بعض الأخطاء المنهجيّة في طريقهم لم تمكنهم من الخلاص من النقد »[١٤] .

وبإمكان الدارس المتتبع لتاريخ اللغة العربية أن يؤوّل فرضية تتناول مراحل جمع اللغة وتقعيدها ، وعلاقة ذلك بالمنهجين الوصفي والمعياري . وهذه المراحل بحسب ترتيبها الزمني هي :

١ – مرحلة جمع اللغة ، وتتضمن الانطلاق إلى البوادي لتسجيل أهمّ المجالات اللغوية ، والموضوعات التي ظهرت في مجموعات من الرسائل في خلق الإنسان والحيوان والأنواء وصفة الأرض وغير ذلك مما هو معروف ومدوّن[١٥] . ويلاحظ أنّ تدوين هذه الرسائل لم يكن خاضعاً لأيّ نظر معياري ، بل كان نشاطاً وصفياً خالصاً[١٦] .

٢ – مرحلة التأليف الواسع ، واستقرار اللغويين في الأمصار ، وما تبعه من بدء حركة التنقية والتماس الأفصح ، ومن ثَمّ بروز ما يدعى بمعايير الاحتجاج . ويلاحظ ههنا أنّ مسلك اللغويين مال إلى التشدّد في قبول اللهجات ، واتجه إلى المستوى الفصيح الذي لم يسلم من الخلاف .

٣ – مرحلة تلت تلك الحقبة ، واتسمت بالخلاف بين النحاة

(١٤) حسان ، د . تمام ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص٢٢–٢٣ .

(١٥) انظر وصفاً لبعض الرسائل التي دُوّنت في هذه المرحلة في : الطرابلسي ، د . أمجد ، حركة التأليف عند العرب ، ص١٥ – ٢٢ .

(١٦) من الجدير بالذكر هنا أنّ أمثلة كثيرة مما رواه الخليل (ت ١٧٥هـ) عن العرب كانت مدار اختلاف حول المستوى الصوابي ، وقد استند إليها أصحاب نزعة التوسّع في قبول السماع ، ولدى ابن السيد وابن هشام اللخمي وابن الحنبلي مسائل متعدّدة تتصل بما رُوي عن الخليل مما أنكره أصحاب نزعة التشدد ، وفي هذا دليل على أنّ هذه المرحلة التي يمثّل الخليل ختامها اتسمت باتجاه شديد نحو جمع اللغة والحفاظ عليها دون أن تكون خاضعة لتحكّم معياري .

www.attaweel.com

واللغويين في تطبيق المعيار الصوابي . ومن الملاحظ أنّ النحاة كانوا متشدّدين في تطبيق المعيار على قواعدهم التي أرادوا لها – أو توهّموا – أن تكون شاملة لا تترك صغيرة ولا كبيرة إلا أحصتها . ومن هنا برز مفهوم الشذوذ عن القاعدة في مصنّفاتهم . أما اللغويون فقد تساهلوا في قبول **بعض اللهجات على أنها لغة ثانية أو لغة تروى ولا يقاس عليها**[١٧] .

وأيّا ما كانت الآراء حول هذه الفرضية ، فإننا نستخلص منها ما يمكن أن يركن إليه الباحث حول سلامة مناهج اللغة وخصوصيتها لدى القدماء الذين بذلوا جهودا كبيرة لتسجيل الصورة المثلى للغتهم والتي تمثلت في المستوى الذي عدّوه فصيحاً جديراً بأن يمثّل الخصائص الأساسية للغة ، وهم من أجل ذلك التمسوا أنقى البيئات التي يتردّد فيها ، وأعرضوا عن المواضع التي لم يجدوا فيها ذلك الصفاء . وفي الأجزاء التالية من هذا الفصل تفصيل لكثير من جوانب منهجهم وقواعد احتجاجهم .

ومن الأمور التي ينبغي أن يشار إليها ضمن هذا المجال من تقويم جهود القدماء بحسب المناهج الحديثة ، أنّ دراستهم للغة كانت تشمل جميع قطاعات الدرس اللغوي الحديث والتي تضم الأصوات والصرف والنحو والمفردات . وهم بذلك يعبّرون عن فهم متقدّم للّغة بوصفها منظومة متكاملة لا يستقلّ منها جانب عن غيره من الجوانب .

وبالنظر إلى هذه القطاعات الدرسية في ضوء المعيارية التي تمثّل

---

(١٧) يمكننا أن نقترح إطاراً زمنياً لهذه المراحل التي قد تتداخل فيما بينها . فمن الجائز أن تكون المرحلة الأولى انتهت عند منتصف القرن الثاني ، على حين أن المرحلة الثانية بدأت مع أواخر ذلك القرن حتى القرن الثالث . أما المرحلة الثالثة فتمتد من بداية القرن الرابع لترافق حركة التأليف النحوي حتى القرون المتأخرة .

www.attaweel.com

خصوصية للعربية الفصحى نجد أنّ معيارية الأصوات والصرف والنحو حفظت كيان اللغة ودفعت عنها أخطار التشتت والتفرّع إلى لهجات متباينة . ولو لم تكن هذه المعيارية متشدّدة في رأينا لكان من المتوقع أن تنزوي الفصحى في المعاهد الدينية فتصبح لغة خاصة بالدين تقتصر على بعض البحوث المحدودة والشعائر ، على حين أنّ لهجات المدن والأمصار تتّجه إلى مزيد من الانغلاق الذي قد يولّد لغات متعددّة بعد أمد .

ويمكننا أن ننتهي إلى خلاصة تمثّل موقفنا من مناهج اللغة ولا سيّما ما يتصل بالمنهج الوصفي . فالمنهج المقارن يكشف لدى تطبيقه على اللغة العربية أموراً ذات دلالة لم تكن واضحة المعالم ، لأنّ العلماء العرب اكتفوا بما ثقفوه من علوم العربية . وفي نزوعهم إلى تفضيل لغتهم على سائر اللغات ما يدلّ على هذا المنحى من اختصاصهم بالعربية . ومن المؤكّد أنّ الإشارات الطفيفة إلى بعض اللغات الأجنبية ، أو إلى شقيقات العربية من الساميات[١٨] ، كانت ترد عرضاً دون أن تمثّل دراسة للعربية على أساس مقارن[١٩] .

أما المنهج التاريخي فلم ينل ما يستحقه من اهتمام اللغويين القدامى ، لأنهم كما ذكرنا كانوا يحرصون على تثبيت صورة العربية كما تلقوها بعد الإسلام ضمن حدود زمنية قصروا عليها الاحتجاج . غير أنّ هذا لم يمنع عدداً من اللغويين من تناول بعض القضايا اللغوية من وجهة تاريخية تطوّرية ، والأمثلة على ذلك متوافرة ، منها دراسة الألفاظ الإسلامية ،

(١٨) انظر على سبيل المثال رأياً حول علاقة العربية بالسريانية في : السيوطي ، المزهر ١/٣٠ .

(١٩) انظر : الراجحي ، د . عبده ، فقه اللغة في الكتب العربية ، ص١٧٩ .

www.attaweel.com

والمصطلحات العلمية ، وشروح الشعر ، إضافة إلى إشارات عميقة وردت في تضاعيف المعاجم تدلّ على فهم لتطوّر اللغة ولعدد كبير من سنن التطور وأشكاله كالمجاز والاستعارة وغير ذلك . وإلى هذا المنهج ينبغي أن تتجه الجهود الدراسية المعاصرة كي تتحقق – ولو بعد أمد – تلك الصورة المرجوة لتطور العربية على مرّ الزمن . وقد دخلت خطط متعددة لمثل هذا التوجه في مشاريع المجامع اللغوية ، وبرامج الهيئات العلمية المختصة .

ويمثل المنهجُ الوصفي المنهج السائد في الدراسات الأجنبية التي تأثر بها عدد من الدارسين العرب ، فصدروا عنها وسعوا إلى محاكاتها في الدراسات المتعلقة بالعربية . كذلك سعى آخرون إلى اتخاذ هذا المنهج مدخلاً للطعن في العربية الفصحى ومناهجها . ومهما يكن من أمر فإن الموضوعية العلمية تقتضي منا تحديد نقاط الخلاف التي تجعلنا نحذّر من التطبيق الحرفي لهذا المنهج ولغيره أيضاً على العربية . وتتمثّل هذه النقاط في ثلاثة أمور ، أولها : أنّ اتجاه الدارسات الوصفية الحديثة كان ينحو إلى اللجهات العامية ، لأنها كما يزعمون المادة التي تمثّل الاستعمال الحيّ . ثانيها : أن موقف الدراسين الوصفيين كان متشدّدا إزاء الفصحى ، لأنّها تتضمّن حكماً نهائياً بتفضيل أسلوب كلامي على آخر ، ولأنّ توجيه الدراسات إلى الفصحى يفضي إلى إهمال قطاعات مهمّة من اللغة هي أولى بالدراسة لأنّها ميدان لدرس التطور الذي تقاومه معيارية الفصحى كما يرون . ثالثها أنّ معظم الدارسين الوصفيين افترضوا معرفة القدماء بالمناهج اللغوية جميعاً ، ولذلك فهم يعيبون عليهم تقصيرهم في الالتزام بالطريقة المثلى لدراسة اللغة والتي تقتصر على المنهج الوصفي دون غيره من سائر المناهج قديمها وحديثها .

www.attaweel.com

وبالنظر إلى ما أوردنا يتبيّن أنّ سبب الخلاف عائد إلى محاولة تطبيق الوصفية تطبيقاً حرفياً على مرحلة التقعيد اللغوي وما اتصل بها من معيارية . أمّا حدود المنهج الوصفي فلا نجد بأساً من مراعاتها في الدراسات المخصّصة للعربية الفصحى قديماً وحديثاً شريطة أن نتجاوز ما كان من خلاف بين منهج اللغويين القدامى من جهة ، والمناهج الحديثة ولا سيما الوصفية من جهة أخرى ، وأن نأخذ في اعتبارنا دوماً خصوصية العربية الفصحى القائمة على المعيارية وحراسة التطور ضمن حدود . ولا شك في أن دراسات تقوم على اختيار حقبة معينة من تاريخ العربية الفصحى من خلال مستوى واحد من الأداء اللغوي ، سوف تعود على العربية بالفوائد الجمّة . ولسنا نرى مانعاً من الاعتماد على الملاحظة وتسجيل الوقائع تسجيلاً محايداً عن طريق الوصف كما هي . غير أنّ ذلك لا ينفك عن مرحلة التقويم والنظر إلى النتائج من خلال المعيارية ، « ولا مانع في نظرنا من أن يسلك الدارس منهجين اثنين ، ولكن باعتبارين مختلفين ، وفي مرحلتين منفصلتين دون أن يخلط بينهما بحال من الأحوال . ولا بأس علينا إن نحن اتبعنا هذا الطريق هنا . فنقرّر الحقيقة أولاً بطريق الوصف الصرف ، ثم نتبعها – إذا دعت الحاجة – بتقويمها وإصدار حكم عليها »[٢٠] .

٢ – القوانين اللغوية ومشكلة التطور :

ارتبطت مسألة البحث عن قوانين لعلم اللغة في البحوث الغربية بفكرة التطور بوصفها مبدأ أساسياً من مبادئ العلم والثقافة . وعلى الرغم

(٢٠) بشر ، د . كمال ، دراسات في علم اللغة ، ١٢٦/٢ ، وانظر آراء مماثلة لمحمد المبارك في فقه اللغة ص٣٤–٣٥ .

www.attaweel.com

من أن فكرة التطور ظهرت في بيئة المفكرين في عصر التنوير[٢١] ، فهي لم تلق الاهتمام الواسع في الدرسات الإنسانية إلا بعد أن نفذت إلى العلوم الطبيعية ، ولا سيما حين ارتبطت بكتاب دارون (Darwin ، ت ١٨٨٢) المعروف « بأصل الأنواع » . ويلاحظ هولتكرانس (Hultkrantz) أن مفهوم التطور غدا من خلال مؤلف دارون سمة لجميع البحوث الفكرية ، مع ملاحظة المبالغة الكبيرة لدى بعض الباحثين حين يتحدثون عن أهمية هذا الكتاب بالنسبة لنموّ نظرية التطوّر وسيادتها[٢٢] .

وعلى هذا النحو من المبالغة طبّق كثير من الدارسين نظرية دارون على اللغة ، وزعموا بأن الأنواع في الطبيعة ، واللغات في التاريخ تتغير تبعاً لنواميس متشابهة ، فالعاملان الجوهريان في اللغات هما كما في الأنواع التغير والانتخاب الطبيعي[٢٣] . وقد قادت المبالغة الكثيرين إلى الزعم بأنّ اللغة كائن حي له طبيعته الذاتية ، وأنّ تطور اللغة محكوم بقوانين ثابتة كالقوانين التي تحكم مظاهر التطور الأخرى في الطبيعة[٢٤] .

ويبدو أنّ هذا التعسّف ولّد معارضة شديدة دعت إلى التهوين من أثر دارون وعلوم الطبيعة في سيطرة الأفكار التطوّرية لأن « فكرة التطور

(٢١) انظر : هولتكرانس ، إيكه ، قاموس مصطلحات الإثنولوجيا والفولكلور ، ترجمة محمد الجوهري وحسن الشامي ، ص١٠٣ .

(٢٢) المصدر السابق ، ص١٠٣ – ١٠٤ ، وانظر : ميتشيل ، دينكن ، معجم علم الاجتماع ، ترجمة إحسان محمد الحسن ، ص –١٩٠ ١٩١ .

(٢٣) انظر : أيوب ، د . عبد الرحمن ، اللغة والتطور ، ص٣٧ – ٣٩ . وتجدر الإشارة إلى تطبيق هذه النظرية على الأجناس الأدبية لدى برونتيير (Brunetière) وغيره من الباحثين .

(٢٤) انظر : المصدر السابق ، ص٥٧ – ٥٨ وظاظا ، د . حسن ، اللسان والإنسان ، ص١٢٥ .

www.attaweel.com

الثقافي لم تكن مجرّد تقليد تافه أو نقل للفكرة من التطور البيولوجي ، فقد كانت العلوم كلها تتحرك نحو هذه الفكرة ، لأن المبدأ كامن في طبيعة الحقائق »[٢٥] . كذلك ظهرت فكرة ترى أنّ نظرية التطوّر البيولوجي لا يمكن أن تنطبق على الوقائع الثقافية ، بل إنّ عدداً من الباحثين رفض التسليم بوجود أيّ مشابهة بين التطوّر البيولوجي والتطوّر الثقافي بما فيه اللغة والمجتمع[٢٦] .

ولم يكن ما أتى به المحدثون من علماء القواعد (Néo – grammairiens) من جبرية الظواهر اللغوية ، وسلب الأفراد كل قدرة على التأثير في قوانين اللغة وتطورها مسلَّماً به ، إذ لقي مذهبهم هذا مقاومة كبيرة تمثلت في آراء متعدّدة لمجموعة من الباحثين .

والحقيقة أنّ العوامل التي تؤثّر في اللغة وتؤدّي إلى تغيّرها يرجع أهمّها إلى الظواهر الاجتماعية التي تضمّ ثقافة المجتمع وسلوكه وطرائق حياته وما إلى ذلك . وإنّنا – مع إقرارنا بدور العوامل النفسية في تطوّر اللغة – نؤكد دور المجتمع في تطوّر اللغة بوصفه العامل الأساسي الذي ينبغي أن يتجه إليه النظر . وقد تضافرت في هذا المجال جهود أعضاء المدرسة الاجتماعية الفرنسية (Ecole Sociologique Francaise) التي أنشأها دوركايم (Durkheim ، ت ١٩١٧م) لبيان العلاقة بين اللغة والحياة الاجتماعية ، وأثر المجتمع وحضارته ونظمه وتاريخه في مختلف الظواهر اللغوية[٢٧] . ومن

---

(٢٥) هولتكرانس ، قاموس الإثنولوجيا ، ص١٠٤ .

(٢٦) انظر : باي ، لغات البشر ، ص٤٠ – ٤١ ، وافي د . علي عبد الواحد ، علم اللغة ، ص٥٧ .

(٢٧) انظر : وافي ، علم اللغة ، ص٦٥ – ٦٧ ، وميتشيل ، معجم علم الاجتماع ، ص٧٨ – ٨٠ .

www.attaweel.com

الملاحظ أن أعلام هذا الاتجاه شنّوا هجوماً شديداً على الطبيعيين ومصطلحاتهم الدخلية على البحث اللغوي ، كالحياة والموت والوراثة والنشوء والارتقاء [٢٨] .

ومن المعروف أنّ رفض سوسير اتخاذ معايير من خارج اللغة ، انتهى به إلى فكرة استقلال اللغة بوصفها منظومة لا تعترف إلا بترتيبها الخاص ، وبقوانيها الداخلية ، ولذلك يؤكدّ بأنه « يجب أن يكون الانطلاق من اللغة ذاتها ، واتخاذها معياراً للظواهر اللغوية الأخرى كافة »[٢٩] .

واستناداً إلى هذا التوجّه نرى أنّ مشكلة التطوّر اللغوي يجب أن تدرس ضمن أنظمة اللغة من خلال اتصالها بالإطارين الزماني والمكاني ، وليس من الضروري القصد إلى استخلاص قوانين تحاكي في اطرادها ودقتها القوانين العلمية .

وبالنظر إلى أنّ فكرة التطوّر نقطة ارتكاز تقوم عليها الدراسة في مختلف فروع العلم ، يمكننا أن نفترض أنّ اللغة في تطوّر مستمر يتنازعها فيه عاملان متناقضان تجاهد اللغة في الاحتفاظ بتوازنها بينهما . وهذان العاملان أو القوتان – كما يرى دارمستيتر (A. darmesteter)[٣٠] هما :

---

(٨) انظر : فندريس ، اللغة ، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ، ص٢٤٧ .

(٢٩) سوسير ، محاضرات في الألسنية العامة ، ص٤ ، ٣٧ .

(٣٠) انظر هذا الرأي المنقول من كتابه « حياة الكلمات » (La Vie des mots) في : ظاظا ، د . حسن ، اللسان والإنسان ، ص٩٨ .

www.attaweel.com

أ ـ المحافظة ، وهي نزعة طبيعية عند المتحدثين باللغة تسعى إلى الإبقاء عليها كما عرفوها في جميع أنظمتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية لكي لا تتغيّر ولا تختلف . ب ـ التغيّر ، وهو قوّة تعمل على دفع اللغة نحو التطوّر في جميع أنظمتها . وبين هاتين القوتين المتضادتين تقع اللغة في صراع دائم وأبدي ، فإذا ما تمسّكت بالقديم المحافظ وحده جمدت وتخلّفت ، وإذا ما فتحت صدرها للتطوّر من غير حدود ضاعت شخصيتها القائمة على الانتظام ، وتعرضت للتشعب والاندثار[٣١] .

وليس من شك في أن الحالة السليمة للغة لا بد من أن تخضع للتوازن بين هاتين القوتين كي تصل إلى نوع من التطوّر الهادئ الذي يرتبط بالقديم وتراثه ، ولا يرفض الجديد ومتطلباته .

ويقود الحديث عن فكرة التطور إلى حديث عن دلالات مصطلح « تطوّر » وتعدّد استعماله . فكلمة « التطوّر » اشتقت في هذا العصر من كلمة « طور » على وزن التفعّل ، وهي كلمة احتيج إليها للتعبير عن معنى جديد غير التبدّل والتغيّر ، وهو الانتقال من طور إلى طور[٣٢] . ويدلّ التطوّر غالباً على تغيّر تدريجي يؤدي إلى تحوّلات متلاحقة[٣٣] . وعلى الرغم من ذلك يُلاحظ أنّ استعمال مصطلح التطوّر توسّع بحيث أصبح مرادفاً لمصطلح التغيّر (Change) الذي يشير إلى حدوث تغيّرات أو ظواهر

(٣١) انظر : ظاظا ، المصدر السابق ، ص٩٨ ، وبشر ، د . كمال ، دراسات في علم اللغة ١٢٨/٢ ، وخليل ، د . حلمي ، المولّد ، ص١٩ .

(٣٢) انظر : المبارك ، محمد ، فقه اللغة وخصائص العربية ، ص٣١ ـ ٣٦ ، ص٣٢٥ .

(٣٣) انظر : المعجم الوسيط ، ٥٦٩/٢ ـ ٥٧٠ ، والمصطلحات العلمية والفنية لخياط ومرعشلي ، ١٣٣/٢ ، ومعجم علم الاجتماع لميتشيل ، ص١٩٧ .

www.attaweel.com

جديدة لا تعني بالضرورة أنّها تسير على نسق منتظم أو تتحوّل من طور إلى طور .

وهناك من الدارسين من يرى أنّ التغيّر (Change) أبسط معنى من معاني التطور ، لأنّ « التغيّر بمعناه العام ليس هو المقصود بالتطور (Evolution) إذ إنّ هذا الخير يعني تغيّراً يتخذ نسقاً منتظماً يمكن أن نتتبع مراحله ، وخصائص كل مرحلة »[٣٤] . ومن الملاحظ أنّ معظم الدراسات الأجنبية تميل إلى هذا المصطلح أي التغير ، على حين أنّها تفضّل الابتعاد عن المصطلحات التي تدلّ على معنى التقويم ، كما في مصطلحي التطوّر المعروفين (EvoLution) و(Développement)[٣٥] . وكلّ ما يعنيه أصحاب هذا الاتجاه هو أن هناك شيئاً ما حدث للغة ، أو أن هناك تغيّرات ، أو ظواهر جديدة لحقت بها في فترة زمنية ، وعلى هذا المستوى أو ذاك من مستويات البحث اللغوي[٣٦] . ويبدو أنّ إطلاق هذا المصطلح (Change) يشير إلى التغيّر الذي لا يكون مقصوداً من الفرد أو الجماعة ، ولذلك يحدث هذا التغيير من غير أن يتولد لدى الناطقين باللغة إحساس بأن اللغة التي يستعملونها لا تبقى كما هي[٣٧] .

واستناداً إلى هذا الفهم للتغيّر اللغوي يرى أندريه مارتينيه (Martinet) أن عالم اللغة يهتم بتسجيل التغير على أنه وقائع تسجل

---

(٣٤) أيوب ، د . عبد الرحمن ، اللغة والتطور ، ص٣٥ .

(٣٥) انظر : ميتشيل ، معجم علم الاجتماع ، ص١٩٠ ، ١٩٧ – ١٩٩ .

(٣٦) النظر : بشر ، د . كمال ، دراسات في علم اللغة ، ١٢٥/٢ وخليل ، د . حلمي ، المولد ، ص١٧ – ١٨ .

(٣٧) انظر : مارتينيه ، أندريه ، مبادئ اللسانيات العامة ، ص١٧٦ .

www.attaweel.com

وتشرح ضمن إطار العادات اللغوية التي تنتمي إليها . كما يرى أنه ليس من حق عالم اللغة أن يصدر حكمه لها أو عليها[٣٨] .

ويلاحظ الدارس نوعاً من التطور اللغوي الذي لا يحدث من تلقاء نفسه ، وهو ما يدعى بالتطوير ، فالتطوير جهد واع يقوم به الأدباء والمفكرون ، أو تقوم به مجامع اللغة والهيئات المختصة بالتعليم والمصطلح الفني . ودلالة التطوير ههنا قريبة من مصطلح ابتداع (Initiative)[٣٩] . ومن الملاحظ أن ظهور الظروف الجديدة بسبب التغير الاجتماعي وتطور الثقافة والعلوم ، يتطلب جهوداً مكثفة لتلبية الحاجات الجديدة في حياة الجماعة . ومن هنا يبرز الابتداع بوصفه سببا من أسباب تطور اللغة .

ومن الجدير بالذكر أن عدداً من الدارسين يقفون من مظاهر التغير والتطور كلها موقفاً متشدداً ، إذ يعدّون كل انحراف عن أنظمة اللغة ودلالات مفرداتها خطأ . وحجتهم في ذلك أن المظاهر الجديدة تخالف القواعد والنصوص التي سجّلت في كتب اللغة والتي ارتضاها العلماء الموثوق بهم[٤٠] . ومن الملاحظ أن معظم اللغويين القدامى وقفوا من التطور هذا الموقف ، وقد سبق أن بينا الظروف الخاصة التي رافقت تشكيل المعيار الذي استند إليه هؤلاء اللغويون في مقاومة التغيّر وعدّه خطأ . ولقد رأينا أثر المعيارية في الأصوات والصرف والنحو ، وما دفعته من أخطار على وحدة اللغة .

---

(٣٨) انظر : المصدر السابق ، ص١٠ .

(٣٩) انظر : ظاظا ، اللسان والإنسان ، ص١٠٢ ، وخليل ، المولد ، ص١٧ – ١٨ ، وعمر ، د . أحمد مختار ، علم الدلالة ، ص٢٤٢ .

(٤٠) انظر : بشر ، دراسات في علم اللغة ، ١٢٥/٢ .

www.attaweel.com

أما المفردات فهي من أكثر العناصر اللغوية استجابة لدواعي التغيّر ، لأن دلالة المفردات لا يمكن أن تبقى محصورة بحال من الأحوال في أنماط ثابتة من العيش والفكر والثقافة وغير ذلك . وعلى الرغم من أن اللغويين القدامى وقفوا من الدلالة أيضاً ذلك الموقف المتشدّد ، ففي العربية شواهد كثيرة على التطوّر الدلالي ، بعضها ورد في تضاعيف بحوثهم المعجمية وملاحظاتهم النقدية ، وبعضها الآخر اتخذ شكلاً قريباً من البحوث المنظّمة والواضحة المقاصد . وبإمكان الدراس أن يتقرّى أمثلة كثيرة على هذه البحوث في مصنفات الفقه والاصطلاح والغريب والألفاظ الإسلامية ، إضافة إلى ما يستخلصه الدارس المتعمق من ملامح لتطور الدلالة وإشارات إلى سبل التطور التي وردت في مصنّفات اللحن وكتب التثقيف اللغوي .

ويتبيّن لنا مما سبق أن هناك جانباً من اللغة هو دلالة المفردات كان بالإمكان إخراجه من نطاق المعيارية ، وعلينا الآن تخصيص الجهد له لما له من خطورة في حياة اللغة والمجتمع . وتذهب كثير من الدراسات إلى أن التطور في متن اللغة أي في الألفاظ ودلالاتها على المعاني ، يمثل الميدان الكبير الذي يتسع لبحوث كثيرة ، يمكن أن يتناولها الباحثون من أكثر من جانب[٤١] . وترجع أهمية هذا الجانب اللغوي في رأينا إلى أنّ الأصوات والصرف والنحو تمثّل أنظمة قياسية يفترض استقرارها بحسب قواعدها التي لا تقدّم كمّا محدوداً من الصيغ والاستعمالات ، بل تقدّم أساليب متنوّعة يجري عليها الصوغ القياسي الذي يتضمّن قدرات توليدية . أما المفردات فهي عناصر لغوية تنافي مبدأ الاستقرار ، لأنها قابلة للتأثر بالزمن وأطواره التاريخية .

(٤١) انظر : أنيس ، د . إبراهيم ، دلالة الألفاظ ، ص١٢٣ ، وظاظا ، اللسان والإنسان ، ص١٢٥ ، والداية ، د. فايز ، علم الدلالة العربي ، ص١٧٨ .

www.attaweel.com

ويؤكّد اللغوي فندريس (Vendryes) وجود فرق في تطوّر اللغة بين الأصوات والصرف والنحو من جهة ، والمفردات من جهة أخرى . وهو يرى في هذا الصدد : « أنّ الحياة تشجّع على تغيّر المفردات لأنها تضاعف الأسباب التي تؤثّر في الكلمات . فالعلاقات الاجتماعية والصناعات والعدد المتنوعة تعمل على تغيّر المفردات وتقضي على الكلمات القديمة أو تحوّر معناها وتتطلب خلق كلمات جديدة . ونشاط الذهن يستدعي دائماً للعمل في المفردات . وبالاختصار فإنّ الأسباب التي تؤدي إلى تغيّر الظواهر ليست في أيّ مادة أكثر تعقيداً ولا عدداً ولا تنوّعاً منها هنا[٤٢] . فالمفردات على النقيض من أنظمة اللغة الأخرى لا تستقرّ على حال ، لأنها تتبع الظروف[٤٣] .

ومن الضرورة بمكان أن نؤكّد أنّ التطوّر في دلالة المفردات – وهو ما نحن بشأنه – ليس مطلق الأحكام كما نرى ، إذ لابدّ من الاحتراز في هذا الجانب كي يبقى هذا التطوّر محروساً بالأنظمة اللغوية المعيارية . وتكون هذه الحراسة ذات جدوى إذا ما راقبنا التغيّر الذي تتعرّض له الدلالة نتيجة الاستعمال ، ممّا يعدّ في التغيّر غير المقصود ، وإذا ما ضاعفنا جهود التطوير والابتداع أضعافاً كي تلبّي حاجات التطوّر الحضاري السريع الذي يكاد يسبق كلّ متابعة فضلا عن التريّث وبطء الحركة .

٣ – العربية الفصحى والمستوى الصوابي :

إنّ الدرس المتعمّق لقضية التطور في العربية الفصحى يتطلب منا أن نلقي مزيداً من الأضواء على خصائص العربية ومستواها الصوابي . وتظهر

(٤٢) فندريس ، اللغة ، ص٢٤٧ .

(٤٣) انظر : المصدر السابق ، ص٢٤٦ – ٢٤٧ .

www.attaweel.com

أهمية هذا التناول إذا عرفنا أن العربية تفرّدت بظروف معينة قادت إلى ظهور خصائص لا يحسن بالدراس تجاوزها إذا قصد الموضوعية ونبذ الأفكار القَبْلية عن منهج اللغويين القدامى ، وما يُرمى به هؤلاء من اتهام وتجريح .

وإنّ أولّ ما يطالع الدارس ههنا ما يراه بعض الباحثين من أنّ العربية لغة انتقائية مشتركة تشكّلت أصولها وتوضّحت مقاييسها لدى قبيلة قريش[٤٤] . وقريش كما هو معروف حظيت بمكانة رفيعة لدى قبائل العرب ، لأنها حازت السيادة والغنى والقداسة . ومن هنا يكثر وصف العربية بأنها قرشية ، وهو نحو من اعتبار الصفات العامة المشتركة التي اصطفتها لهجة قريش من اللهجات العربية الأخرى ، إضافة إلى ما امتازت به من خصائص . واستناداً إلى هذا الرأي لا يمكن أن نقبل وصف العربية الفصحى بالقرشية ، ونحن نريد أنها لغة قريش مستقلّة عن الخصائص المشتركة . ولذلك نرى أن النصوص التي تشير إلى أنّ العربية هي لغة قريش وحدها تحتاج إلى تدقيق وإنعام نظر .

ويحاول أحد الدارسين المحدثين ، في سياق الردّ على مبالغة القدماء في وصف العربية بالقرشية أن يخلص إلى نتيجة معاكسة ، « فاللغة المشتركة لا تنتسب إلى قبيلة بذاتها ، لكنها تنتسب إلى العرب جميعاً ما دامت النصوص الشعرية والنثرية لا تكاد تختلف فيما بينها ، وهذه النصوص – كما نعلم – ليست قرشية أو تميمية أو هذلية فقط ، بل هي من قبائل مختلفة »[٤٥] . ونحن نرى في هذا المجال أنّ أيّ محاولة لسلب قريش مكانتها

---

(٤٤) انظر : المبارك ، د . مازن ، نحو وعي لغوي ، ص١٣٢ – ١٣٧ ، والدراية ، د . فايز ، علم الدلالة العربي ، ص١١٧ .

(٤٥) الراجحي ، د . عبده ، اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، ص ٤٨ – ٤٩ ، وانظر أيضاً ، ص١٠٨ ، ص٢٠٤ .

www.attaweel.com

في العربيـة ودورها في إبراز الخصـائص العامة للعربية ، ليست مجدية ولن تكون مقبولة ، لأنها تخالف الحقائق المؤكدة . فالعربية المشتركة تشكّلت في قريش لأسبـاب متعدّدة ذكرها القدماء والمحدثون ، ومن ثم شـاعت الخصائص الأساسية لدى قريش فعرفت بها ونقلت عنها من خلال حركتين متناوبتين لا يُعرف مدى عمقهما في الزمن ، هما اجتماع العرب في المواسم التجارية والدينية والأدبية ، ورجوعهم إلى ديارهم حاملين معهم خصائص لغوية تواضعوا عليهـا عن طريق الاصطفاء ، واختيار الأكثر شيوعاً وقبولاً لدى جمهرة الناس حين يتلاقون . ومع ذلك فإن هذا الدارس ينتهي إلى نتيجة لا نخالفه فيها وهي « أنّ اللغة العربية المشتركة لم تقم على لهجة قريش وحدهـا »[٤٦] ويُـلاحظ أنّ هذا الدارس انطـلق للردّ على فرضيـة لبعض الدارسين الذين تابعوا آراء بعض القدماء من أنّ العربية هي لهجة قريش . وإننا نرى أنّ إطلاق الكرم بأنّ القدماء المحدثين ذهبوا إلى أنّ هذه العربية هي لهجة قريش لا يسلَّم له ، لأنه وقف على نصوص قليلة لا تتجاوز ثلاثة نصـوص قديمة وخمسـة آراء حديثـة[٤٧] . ولأنّ معظـم النصوص والآراء المتداولة تشير إلى أنّ قريشاً اصطفت الخصائص الحسنة من كلام العرب ، وضمّتها إلى خصائصها حتى صارت جزءاً منها . لذلك لا نرى أساساً للزعم بأنّ لهجة قريش منعزلة عن لهجات العرب ، وأنّ العربية الفصحى هي لهجة قريش وحدها .

ويرى دارس آخر أنّ الفصحى لكونها لغة العرب جميعاً تمّ نموّها في المجتمع العربي في عمومه لا في قبيلة بعينها ، وتقبّلت في نموّها عناصر من

(٤٦) المصدر السابق ، ص١٤١ .

(٤٧) انظر : المصدر السابق ، ص١٤١ – ١٤٧ .

www.attaweel.com

جميع اللهجات حتى بدت قريبة إلى كلّ لهجة[٤٨] . ومن الملاحظ أنّ هذا الدارس يهمل دور المركز في إبراز خصائص الفصحى التي لا يمكن أن تظهر لدى القبائل جميعاً من غير أن تمرّ بمرحلة الصدور عن مركز مؤهّل لعمليتي الاستقطاب والانتشار ، وهذا المركز هو قريش من غير شكّ . أضف إلى ذلك أنّ الناظر في طبيعة المجتمع العربي في الجاهلية يرى حالة البداوة ، وما فيها من توزّع يجعل من الصعوبة الحديث عن مجتمع عام نمت فيه الفصحى على النحو الذي يصوّره هذا الدارس .

ومهما يكن من أمر فإنّ العربية في آخر جاهليتها – كما يرى عبّاس حسن – أقدرت الألسن على استخدام هذه الطرائق الموحّدة بالدربة والمرانة لا بالتلقين المهيّأ والتعليم المصنوع . وقد سرت هذه الطرئق إلى الناشئ وكأنها إحدى غرائزه الأصلية فشبّ عليها وشاب[٤٩] . وإنّ هذه المقدرة اللغوية لدى الأفراد تمثل صفة أساسية للعربية الفصحى هي السليقة . فالسليقة كانت في العرب قبل الإسلام وفي صدره لعوامل توافرت لهم في جزيرتهم ، ومؤدّى ذلك أنهم كانوا ينطقون لغتهم فصيحة معربة بسهولة من غير تكلّف إعراب ولا تصنّع فصاحة[٥٠] . كما أنهم لم يكونوا بحاجة إلى تعلّم ضوابط وقوانين لنطقهم كما توهم بعض المستشرقين[٥١] .

ويضاف إلى ما ذكرنا من خصائص العربية الفصحى خصيصة

---

(٤٨) حسان ، د . تمام ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص٦٤ .

(٤٩) انظر : حسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ص١٧ .

(٥٠) انظر : رفيدة ، د . إبراهيم ، « أصالة اللغة العربية وعلومها » ، مجلة الفكر العربي ، العدد /٢٦/ ، آذار ١٩٨٢م ، ص٦ – ٧ .

(٥١) انظر : ظاظا ، اللسان والإنسان ، ص١١٨ وفيه رأي لرينان (Renan) حول تعلّم اللغة في زعمه .

www.attaweel.com

تتصل بمجال استخدام الفصحى ومدى انتشارها في أنحاء الجزيرة ، وإن أول ما نؤكده ههنا هو أن نزول القرآن الكريم بلسان عربي مبين لدليل على أنه صادف حين نزوله لغة واحدة ينطق بها عامة العرب ، لا لهجة محدودة لقبيلة قريش . ويرى بعض المستشرقين أنّ لغة القرآن كانت لهجة مقتصرة على خاصة أهل مكة ، وعلى أمراء الحج والسدنة . وقد قاد ذلك إلى أن تصير لغة دين وثقافة ودبلوماسية رفيعة يتفاهم بها الرؤساء وقادة الرأي في القبائل[٥٢] . وإننا نرى أنّ المجال الذي يمثل انتشاراً واسعاً للفصحى هو الشعر الجاهلي الذي وردت قصائده ممثّلة مستوى لغوياً يكاد يكون واحداً على الرغم من انتماء الشعراء إلى قبائل متعدّدة ، لم تكن قريش أغزرها شعراً ، بل كانت أقلّها نصيباً منه . وليس من الصعب أن يستنتج الدارس من ذلك أنّ لغة هذا الشعر كانت متداولة لدى القبائل العربية التي نظرت إلى الشعر على أنه لسانها ، ومجلى بلاغتها ، ومجال فخرها . ولذلك لا نرى من المقبول الزعم بأن هذه اللغة كانت لغة يتداولها الخاصة من قريش دون سائر العرب ، أو أنها مقتصرة على كبار القوم والرؤساء من القبائل العربية .

ثم إننا نرى بعض الدارسين يقبلون هذه اللغة على أنها لا تنتسب إلى قبيلة بذاتها ، بل تنتسب إلى العرب جميعاً ، لكنهم يفترضون أنّ هذه اللغة لغة أدبيـة لا نستطيع أن نتصـور العرب يتحـدثون بها في بيعهـم وشـرائهم وهزلهم[٥٣] .وإننا مع افتراض أن هذه اللغة أدبية فصيحة لا نسلّم بوجود فوارق أساسية بين المستوى الأدبي منها ، والمستوى الاتصالي العام الذي

---

(٥٢) انظر بعض الآراء التي تذهب إلى ذلك لدى ولفنسون في تاريخ اللغات السامية ، ص٢١٥ ، وفي اللسان والإنسان لظاظا الذي ينقل رأي رينان ، ص١١٨ ، وفي تعليقات شبتالر في العربية ليوهان فك ، ص٧ ـ ٩ .

(٥٣) انظر : الراجحي ، اللهجات العربية ، ص٤٩ .

www.attaweel.com

يمثل الرصيد المشترك (Lexique Commun) . وإن كان من الممكن ملاحظة اختلاف بين أساليب الكلام الأدبي من جهة ، وطرائق الحديث اليومي في المبادلات النفعية من جهة أخرى ، فإنه الاختلاف الذي لا يجعل من الحديث مستوى لغوياً مختلفاً يقرب من العامية .

وبإمكان الدارس أن يستدلّ على لغة الحديث والمبادلات الحيوية في العصر الجاهلي بما نقلته المعاجم وكتب اللغة والأدب عن محاوراتهم ومنافراتهم وخطبهم في المناسبات الاجتماعية . ومما يقوّي هذا الاستدلال أنّ لغة الحديث هذه استمرت فصيحة حتى القرن الثاني الهجري ، بل إلى أواسط القرن الرابع في بعض البوادي المنعزلة .

ويلاحظ أنّ بعض الدارسين المحدثين بالغوا في قبول فكرة انقسام العرب إلى خاصة وعامة ، ممّا قادهم إلى ظنون لا أساس لها . فإبراهيم أنيس يرى أنّ العامة كانت تكتفي بحظّ قليل من فصاحة القول ، وتمضي تبعاً لتقاليدها الخاصة وبيئاتها الجغرافية إلى الاستقلال في صياغة جملها وتركيب مفرداتها ولحن أصواتها[٥٤] . كذلك نجد صبحي الصالح يفترض أنّ الفصحى إذ ذاك مؤلّفة من وحدات لغوية مستقلة متمثلة في قبائلها الكثيرة المتعدّدة . وهي وحدات منعزلة .[٥٥]

ولنا أن نستدل على ردّ هذه الآراء بما استقرّ لدى اللغويين في أثناء جمع اللغة وتقعيدها والاحتجاج لقواعدها من اعتماد كلام الأعراب الذين

---

(٥٤) انظر : أنيس ، د . إبراهيم ، في اللهجات العربية ، ص٣٦ .

(٥٥) انظر : الصالح ، د . صبحي ، دراسات في فقه اللغة ، ص٦٥ – ٦٦ ، وانظر بالمقابل رأياً لابن جني يؤكد فيه الاتصال اللغوي بين القبائل ، الخصائص ٢/١٥ ، وانظر رأياً آخر لشكري فيصل في : المجتمعات الإسلامية ، ص٢٢ – ٢٣ .

www.attaweel.com

ينتمون إلى قبائل متعدّدة مصدراً من مصادر اللغة[٥٦] . فإذا صحّ – كما يستنتج بعض الدارسين – أنّ العربية الفصحى لغة أدبية تقتصر على التعامل الراقي لدى الخاصة ، فإن كلام الأعراب الجاهليين والإسلاميين لا يمثّل الفصحى . وهذا زعم – إن ثبت أنّ هناك من يتبنّاه – لا يقوى على مخالفة المشهور من تاريخ العربية وخصائصها في الجاهلية والإسلام .

ويتطلب استكمال الحديث عن خصائص استعمال العربية وما يتصل بالحديث اليومي الوقوف عند مسألتين هما مسألة اللهجات ومسألة الإعراب . أما اللهجات فقد أثيرت حولها نقاشات متعددة حين عرض الدارسون لمنهج القدماء في جمع اللغة ونقد مصادر الاستشهاد والاحتجاج . وعلى الرغم من قلّة معرفتنا باللهجات[٥٧] ، فإنّ بعض الدارسين يفترضون استقلال اللهجات عن الفصحى ، لأنّ عامة العرب – كما يرى هؤلاء – لم يكونوا إذا عادوا إلى أقاليمهم يتحدّثون بتلك اللغة المثالية الموحّدة ، وإنما يعبّرون بلهجاتهم الخاصة[٥٨] . ويفترض محمود فهمي حجازي في هذا المجال أنّ « كتب النحو واللغة لم تقدّم لنا إلا قطاعاً صغيراً محدوداً من الحياة اللغوية حتى القرن الثاني للهجرة ، وهذا القطاع هو بعض لهجات البدو »[٥٩] . ويبني هذا الدارس افتراضه على مقولة أنّ اللغويين نظروا إلى معظم اللهجات بعين الشكّ . ولسنا ندري علام استند

(٥٦) انظر النص المشهور حول الاحتجاج بالقبائل التي أخذت عنها اللغة في : السيوطي ، الاقتراح ، ص٥٦ .

(٥٧) انظر : حسان ، د . تمام ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص٦٤ ، والسامرائي ، د . إبراهيم ، فقه اللغة المقارن ، ص٣٦ .

(٥٨) انظر : الصالح ، د . صبحي ، دراسات في فقه اللغة ، ص٦٠ .

(٥٩) حجازي ، د . محمود ، علم اللغة العربية ، ص٢٢٤ .

www.attaweel.com

الدارس في افتراضه وجود قطاعات واسعة من اللهجات التي أعرض اللغويون عنها .

ومهما يكن من أمر فإننا نلاحظ قلّة الأمثلة المروية عن اللهجات العربية القديمة التي اندمجت في الفصحى ولم تبق منها إلا بعض الخصائص التي تتمثل أساساً في شيوع بعض المظاهر الصوتية كالكشكشة والعجعجة والعنعنة ، إضافة إلى قليل من الأمثلة في نظام الجملة وبعض جوانب الثروة اللفظية كالأضداد والمشترك[٦٠] . وبإمكان الدارس أن يستنتج أنّ الأمثلة المتناقلة عن اللهجات العربية لا تمثل لهجات متكاملة أو نحواً من ذلك ، بل تنقل لنا صورة ناقصة عن بعض الخصائص اللهجية التي تنسب إلى هذه القبيلة أو تلك . كما يمكن النظر إلى أمثلة اللهجات من حيث اتصالها بالفصحى أو بعدها عنها ، وهي إذن إما خصائص تبينها بعض اللغويين والدارسين من خصائص العربية الفصحى ، ونسبوها إلى اللهجة التي أخذت منها . وسبب إفرادها بالنظر هو عدم وجودها – أي الخصائص اللهجية – لدى قريش صاحبة اليد الطولى في خصائص الفصحى ، وإننا نرى في هذا النوع من الأمثلة ما نستدلّ به على اجتماع عناصر لهجية متنوعة شكّلت مع الأساس القرشي اللغة المشتركة[٦١] . وإما خصائص انفردت بها

(٦٠) انظر عرضاً للمصادر التي تناولت اللهجات في : الراجحي ، اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، ص٥٠ – ٦٤ .

(٦١) الأمثلة على هذه العناصر غير القرشية في العربية الفصحى كثيرة ، وهي تنسب إلى قبائل متعدّدة بعضها لم يكن له دور أساسي في الفصحى ، ومن الملاحظ أنّ أمثلة متعدّدة وردت في القرآن الكريم من « لغات » العرب ، كما أُذن للناس أن يقرؤوا ببعض الخصائص اللهجية للقبائل العربية . انظر : الصالح ، مباحث في علوم القرآن ، ص١٠٤ – ١١٦ .

www.attaweel.com

بعض القبائل ومنها قريش ولم تدخل في الخصائص المشتركة ، وهي خصائص نادرة الظهور في الفصحى . ونخلص من بعد إلى افتراض يستند إلى كثير من الأدلة هو أن اللهجات بعد تشكل الفصحى الذي رأيناه مكتملاً في أواخر عصر الجاهلية ، لم تعد تحتفظ إلا بالقليل من الخصائص المميزة ، لأنها اقتربت من الفصحى كثيراً فتشكّلت فيها واتخذت خصائصها المشتركة قواعد لها . ولم يكن هذا الوضع يمنع من ورود أمثلة محدودة خرجت على الخصائص المشتركة ، لا لهجات مستقلّة .

ومن المسائل التي تتصل بالاستخدام اللغوي ما أثاره بعض المستشرقين ومن تبعهم من الدارسين العرب من شكوك حول الإعراب . وهم إما منكر للإعراب جملة ، لا يراه من أسس العربية ، بل يزعم بأنه من نسج النحاة واختراعهم . وإما مشكّك في أن يكون ظاهرة عامة لدى العرب ، ولذلك يقصره على المستوى الرفيع من التعامل إضافة إلى الأدب .

ولعل الدافع إلى تلك الشكوك فيما أقدّر هو ما وجده الدارسون المحدثون من اتساع القواعد الإعرابية وتشعّب أنظمتها ، وكثرة حدودها كثرة زادها المتأخرون من النحاة حين بالغوا في الفريع ، واصطناع القواعد ولو لمثال واحد ، إضافة إلى اشتراطات لا حصر لها تفنّنوا في وضعها والزيادة عليها . غير أنّ هذا كلّه لا يقدّم مسوّغا لإنكار الإعراب ، والزعم بأنه مصطنع لا أصل له .

فالإعراب لم يكن نظاماً ابتدعه النحاة كما زعم فولرز (K. Vollers) منكراً أن يكون القرآن الكريم معرباً ، لأنّ لهجة مكة مجرّدة من الإعراب[٦٢] كذلك لم يكن الأمر كما توهّم كوهين (Cohen) الذي

(٦٢) انظر : فك ، يوهان ، العربية ترجمة رمضان عبد التواب ، ص١٦ – ١٧ ، الحاشية رقم (١) وهي من تعليقات المترجم .

www.attaweel.com

استبعد وجود الإعراب في لهجات الحديث في الجاهلية ، لأنه – كما يرى – مقتصر على اللغة الأدبية[٦٣] . ومن المعروف أنّ منكري الإعراب عامة يستندون إلى أنّ الضوابط الإعرابية صعبة التطبيق ، وهم بذلك يتجاهلون وجود السليقة التي جعلت العرب ينطقون لغتهم معربة من غير أن يعرفوا شيئاً من قواعد النحاة ، بل من مصطلحاتهم . وهم – أي الدارسون – ينظرون إلى هذه الضوابط الإعرابية بعد تراكم امتدّ نحو عشرة قرون من الإضافات ، واشتجار المنطق وعلم الكلام والبلاغة بالنحو ، ممّا زاد القواعد تعقيداً وأدخلها في التصنّع . كذلك استند هؤلاء إلى أنّ لهجات العرب المحدثين تخلو من الإعراب. والحقّ أنّ عدداً من بقايا الظواهر الإعرابية لم يزل ملاحظاً في بعض اللهجات العامية ولا سيّما في البوادي وبعض المدن العربية ذات الطابع القبلي.

ولقد تبع بعض الدارسين المحدثين أفكار المستشرقين ، وصاغوها صياغة لا تخلو من مبالغة . فإبراهيم أنيس يرى أنّ الإعراب قصة وما أروعها قصة على حدّ تعبيره . وخلاصة ما ذهب إليه أنيس أنّ قصة الإعراب حيكت من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة ، ثم أحكمت وتمّ نسجها في أواخر القرن الأول للهجرة على يد صناع الكلام ، ثم غدا الإعراب حصنا منيعا شقّ اقتحامه إلا على النحاة[٦٤] .

ويذهب أنيس إلى نحو مبالغ فيه حين يرى « أنّ النحاة قد ابتكروا بعض ظواهر الإعراب وقاسوا بعض الأصول رغبة منهم في الوصول إلى

(٦٣) انظر : الصالح ، دراسات في فقه اللغة ، ص١٢٤ ، وانظر رأى شبتالر المماثل في العربية لفك ، ص٦ – ٧ .

(٦٤) انظر : أنيس ، د . إبراهيم ، من أسرار اللغة ، ص١٢٥ ، وانظر ردّ صبحي الصالح عليه في ص١٢٦ من كتابه السابق .

www.attaweel.com

قواعد مطردة منسجمة[٦٥] . ثم إنه يفترض افتراضاً لا يقوم على أساس علمي تاريخي – كما يقول إبراهيم السامرائي – إذ يقول بتأثر النحاة بما رأوه حولهم من لغات كاليونانية التي تفرّق بين حالات الأسماء فيها ، وهي التي تسمّى (Cases) ويرمز لها في نهاية الأسماء برموز معينة[٦٦]

والحقّ أنّ هذه المزاعم لا تقف أمام سيل من الوقائع المؤكّدة التي أبرزها العلماء المنصفون من المستشرقين أنفسهم ، ومن الدارسين العرب المحدثين الذين حقّقوا في هذا المسألة ، وانتهوا إلى نتائج مقبولة . وإنّ ممّا يذكر في هذا الصدد دفاع نولدكه (Noldeke) عن ظاهرة الإعراب حين أقام حججا على أنّ الأمثلة التي ضربها فولرز على التجرّد من الإعراب ليست إلا صوراً من تساهل الناس بعد اختلاطهم بالأعاجم وظهور اللحن ، وأنّ الزعم بأنّ القرآن لم يكن معرباً وهم لا يدعمه سند من حقيقة أو دليل . كذلك نجد يوهان فك (J.Fück) يسخفّ برأى فولرز ، ويرى بُعده عن فقه العربية وتاريخها . وقد أثبت فك في دارسته لتاريخ العربية وتطوّرها وجود التصرّف الإعرابي في أزمان تلت القرنين الأول والثاني الهجريين[٦٧] .

ولقد قدّم بعض الدارسين عدداً آخر من الأدلّة التي تثبت وجود الإعراب في القرآن الكريم وفي اللغة الأدبية التي يمثّلها الشعر الجاهلي ، إضافة إلى وجوده في لهجات الأعراب المتناقلة ، وفي أحاديثهم ومبادلاتهم[٦٨] . من

---

(٦٥) (٦٦)انظر : أنيس ، من أسرار اللغة ، ص١٣٩ ، والسامرائي ، فقه اللغة المقارن ، ص١٨ ، ١٢١ – ١٢٢ .

(٦٧) انظر : فك ، العربية ، ص١٥ .

(٦٨) انظر : الصالح ، دراسات في فقه اللغة ، ص١٢٤ – ١٤٠ ، وحجازي ، علم اللغة العربية ، ص٢٢٤ – ٢٣٧ .

www.attaweel.com

هذه الأدلة أنّ اللغويين القدماء عدّوا لغة الأعراب الذين أُخذت عنهم العربية أساساً من الأسس التي بنوا عليها نحوهم ، ولغةُ أولئك معربة سليقة لا صنعة ، ولقد صحّ أنّ العرب نطقوا بالشعر موزوناً مقفّى دون معرفة ببحوره وأوزانه التي استنبطها الخليل بأخرة من الزمن . فلا عجب أن ينطقوا – قياساً على ذلك – لغتهم معربة من غير أن يعرفوا من قواعد النحاة شيئاً . ونعلم علم اليقين أنّ المشافهة هي التي مكّنت الأجيال قديماً من نطق لغتهم معربة ، فلا حديث حول التعلّم ومعرفة القواعد في الجاهلية وصدر الإسلام . فالعرب في عهد بني أمية كانوا يرسلون أبناءهم إلى البادية لتلقّي اللغة معربة من أفواه البدو . ومن المعروف أنّ هذه السنّة استمرّت حتى فشا اللحن في الأعراب وأخذ العلماء يتشدّدون في الأخذ عنهم ، فاستعاض العرب بالعلم والمدارسة والتلقّي من أهل العلم والفصاحة عن المشافهة والرواية . وبإمكان الدارس أن يقف عند ظاهرة اللحن ، لأنّ خطأ العربي في الإعراب كان أول مظهر من مظاهر اللحن . وهذا النوع من اللحن ظهر لدى العرب ، على حين أنّ اللحن في الأصوات شاع لدى الأعاجم . ولو كان الإعراب من صنع النحاة لما نفر العرب من اللحن ذلك النفور الذي دلّتنا عليه الأمثلة المروية في كتب اللغة والأدب[٦٩] . ومن الشواهد التي تدلّ على رسوخ الإعراب لدى العرب ، تلك الصعوبة – أوعدم الإمكان أحياناً – التي يجدها العربي في نطق لغته مجرّدة من الإعراب ومختلّة التراكيب[٧٠] .

وهناك دليل آخر على وجود الإعراب في العربية ، هو ما قدّمته لنا

(٦٩) انظر على سبيل المثال : الجاحظ ، البيان والتبيين ، تحقيق عبد السلام هارون ، ٢/٢١٠ – ٢١٩ .

(٧٠) انظر : المبارك ، د . مازن ، نحو وعي لغوي ، ص١٠٣ .

www.attaweel.com

الدارسات الساميّة المقارنة من خلال دراسة الظواهر المماثلة للعربية . ومن الملاحظ أنّ معظم الدراسات تجمع على أنّ الإعراب سمة من أقدم سمات اللغات الساميـة[٧١] . كما أنّ عدداً من تلك اللغات ينطوي على بعض الظواهر الإعرابيـة ، ففي الأكادية علامات إعرابية متعدّدة ومطردة ، وفي الحبشيـة علامة نصب تشبـه العلامة الموجودة في العربية . كذلك وجد العلماء في اللهجة النبطية علامات الرفع والنصب والجر . ووجدوا أيضاً في الأمهرية والعبرية ظواهر إعرابية متعدّدة[٧٢] . ولقد ثبت لدى هؤلاء العلماء أنّ العـربيـة لا تنفرد بالإعراب ، بل تحتفظ بأكثر ظواهره على الرغم من تعددها وتشعّبها . ومن المعروف أنّ عزلة العرب قديماً أبعدت عنهم المؤثرات الأجنبية ممّا جعل الإعراب عندهم سـليماً من التغيّر الذي صـادفته سائر اللغات السامية ، والذي أذهب كثيراً من خصائصها . كما أنّ انتحاء العرب في مرحلة وضع القواعد نحواً معيارياً أسهم في الإبقاء على الإعراب بوصفه خصيصة بارزة من خصائص العربية الفصحى .

يمكن الدارس – بعد الذي قدّمنا – أن يطمئن إلى استنتاج مؤدّاه أنّ العرب في الجاهلية وصدر الإسلام كانوا ينطقون لغتهم فصيحة معربة بسهولة ويسر من غير تكلّف إعراب ولا تصنّع فصاحة ، ودون معرفة شيء

---

(٧١) انظر : برغشـتراسـر ، التطوّر النحوي للغة العربية ، ص١١٦ ، وفك ، العربيـة ، ص١٥ ، وفليش ، العربيـة الفصحى ، ترجمة عبد الصبور شـاهين ، ص٦٣ ، وولفنسون ، تاريخ اللغات السامية ، ص١٥ .

(٧٢) انظر : الصالح ، دراسات في فقه اللغة ، ص١٢٢ – ١٣١ ، والسامرائي ، فقه اللغة المقارن ، ص١٥ ، وحجازي ، علم اللغة العربية ، ص٢٣٤ – ٢٣٧ ، وظاظا ، اللسـان والإنسـان ، ص١١٦ ، وكمال ، د . ربحي ، دروس اللغـة العـربيـة ، ص٢٤٩ – ٢٥٠ ، وعبـد التـواب ، د . رمضـان ، فصـول في فقـه العـربيـة ، ص٣٨٢ – ٣٨٥ .

www.attaweel.com

من الضوابط الإعرابية ، ودون حاجة إلى تعلّم أو مدارسة . ويردّ كثير من اللغويين القدماء والدارسين المحدثين هذه السلامة والسليقة إلى غلبة العزلة على العرب ، وإلى قلّة اختلاطهم بغيرهم من الشعوب(٧٣) .

أما ظهور اللحن فقد أجمع العلماء على أنه أثر من آثار اختلاط العرب بغيرهم ، وهو الاختلاط الواسع الذي تمّ بعد خروج العرب المسلمين من جزيرتهم قاصدين الأمصار المفتوحة . ومن آثار التطور الإجتماعي بانتقال جل القبائل العربية من باديها إلى الأمصار ، ومن المؤكد أيضاً أنّ اتساع اللحن أقلق أولي الأمر والنظر فحذّروا منه واستهجنوه ، وسعوا إلى مقاومته . غير أنّ الجهد الأكبر في هذا المجال يرجع إلى اللغويين الذين اندفعوا إلى تدوين اللغة للحفاظ على الصورة المثلى للغتهم التي وصلت إليهم بريئة من مظاهر الانحراف . ولقد قرّ في نفوس ذلك النفر من اللغويين الأوائل أنّ العربية إرث غال من الواجب نقله إلى الأجيال التالية سليماً صحيحاً ، والحفاظ عليه من كلّ خلل أو نقص . وقد قوّى هذا المقصد النبيل كون العربية لغة الدين التي حملت معجزة الوحي الخالدة .

ومن الملاحظ أنّ كثيراً من المسائل المتعلّقة بتدوين اللغة والاحتجاج لها كانت مدار نقاش واختلاف بين الدارسين المحدثين ، وسوف تتخذ بعض الآراء أمكنتها في الأجزاء التالية من هذا البحث . وإنّ أول ما نشير إليه بداية هو ما يتّصل بفكرة العزلة وأثرها في سلامة اللغة لدى العرب في الجاهلية وفجر الإسلام . ويلاحظ أنّ بعض الدارسين يحاولون إثبات الاتصال الواسع بين العرب والشعوب المجاورة لهم قبل الإسلام ، وهم

(٧٣) انظر : رفيدة ، د. إبراهيم ، « أصالة اللغة العربية وعلومها » مجلة الفكر العربي ، العدد /٢٦/ ، ص٦ – ٨ .

www.attaweel.com

يحتجّون بوجود مفردات دخيلة تداولها العرب وضمّوها إلى لغتهم[٧٤] .

والحقّ أنّ وجود تلك المفردات في العربية لا يقدّم دليلاً حاسماً – كما أُريد له أن يكون – على وجود الاختلاط الواسع بين العرب والشعوب الأخرى قبل الإسلام . ولذلك نردّ ما احتجّ به عبّاس حسن وتمّام حسان من وجود الدخيل في العربية لإثبات موجات سابقه من الاختلاط قبل الإسلام . فالدخيل لا ينهض دليلاً على ذلك الاختلاط الواسع المزعوم لأنّ سبل الدخيل إلى اللغة متعدّدة ، وليس الاختلاط والمساكنة السبيل الوحيدة لها ، بل إننا نردّ كثيراً من تلك السبل إلى التجارة ، والرحلة ، وانتقال الشعراء .

ويتأكّد ربط العلماء بين الفصاحة القائمة على السليقة، وعزلة العرب في جزيرتهم حين نصّوا على إطارين حدّدا المكان والزمان المعتمدين في الاحتجاج .

أ – أما الإطار المكاني فقد حدّده العلماء بعد أن تحرّوا المواضع التي تسكنها القبائل العربية النائية عن التأثير الأجنبي الذي اتفقوا على أنه يسبّب البلبلة والخطأ واللحن . وهذه القبائل هي التي أُخذ عنها جلّ اللسان العربي ، وعليها اعتمد وبها اقتدي . وهناك نص في هذا الصدد يذكر فيه أبو نصر الفارابي القبائل الست التي أخذ عنها معظم ما أخذ ، وهي قيس وتميم وأسد ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين . ثم يذكر القبائل التي لم يؤخذ عنها ، ويردّ سبب ذلك إلى مجاورتها الأعاجم أو مخالطتها لهم في

(٧٤) انظر : المصدر السابق ، ص٢٧ – ٣٦ ، وحسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ص٧٤، ١١٩ ، وحسان ، د . تمام ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص٧٢ – ٧٣ .

www.attaweel.com

التجارة مخالطة وساعة[٧٥] . أما ابن خلدون فهو يردّ فصاحة قريش لبعدها عن بلاد العجم من جميع الجهات وإحاطة القبائل الفصيحة بها ، ولذلك نراه يحدّد معيار الفصاحة بالقرب من قريش أو بالبعد عنها[٧٦] . لقد تأكد للعلماء أنّ الاختلاط بالأعاجم هو سبب اللحن وفساد السليقة ، ولذلك كان هذا الإطار متّجهاً إلى التحرّي عن القبائل التي قلّ اختلاطها بالأعاجم .

أما ما كان مخالفاً لما استنبطوه من كلام القبائل التي اعتمد عليها فقد سمّوه لغات أي لهجات ، لأنها خالفت ما نقلوه من العربية الفصحى المشتركة . وقد رويت عن متقدّمي اللغويين أخبار تدلّ على أنهّم لم يخطئوا لغات العرب المخالفة لقواعدهم ، بل إن سيبويه ينقل عن شعراء لم تؤخذ اللغة من قبائلهم . وقد اتخذت هذه المسألة لدى ابن جني نحواً علمياً حين بحث اختلاف اللغات ، وانتهى إلى ضوابط تأخذ في اعتبارها الاستعمال والقياس . من ذلك أنّ استعمال اللهجة القليلة المخالفة للقياس لا يعدّ خطأ ، لكن مستعملها يكون مخطئاً لتركه أجود اللغتين ، إلا إذا كان مضطراً فإنه لا يلام ولا يذمّ على استعماله إياها . ويقول في ذلك : « وكيف تصرّفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه »[٧٧] . وإضافة إلى ذلك ، فهناك ما يدل على أخذ العلماء عمن سلمت لغته ، وإن لم يكن من القبائل المعتمدة لدى أبي نصر ومن سبقه . فالقبائل الست الرئيسة ليست المصدر

(٧٥) انظر : السيوطي ، الاقتراح ، ص٥٦ .

(٧٦) انظر : ابن خلدون ، المقدمة ، ص٥٥٥ .

(٧٧) انظر : ابن جني ، الخصائص ، ١٢/٢ .

www.attaweel.com

الوحيد الذي استمدت منه اللغة الفصحى بل أخذ عنها معظم اللغة[٧٨] . كذلك نجد أنّ البحث عن المستوى الذي عدّه اللغويون فصيحاً هو الذي وجّه خطاهم وحدّد معاييرهم ، ولذلك نراهم يطرحون بعض اللهجات المذمومة التي عرفت لدى قبائل معينة من التي قبلوها لتمثيل الفصحى ، والسبب في ذلك هو مخالفة تلك اللهجات لمقاييس الفصحى المشتركة . ويمكن أن نخلص إلى أنّ الإطار المكاني كان معياراً لتتبّع الفصاحة المبنية على السليقة ، ولذلك كان الاحتراز من الأخذ عمن اختلط بالأعاجم لما لاحظوه من أثر الاختلاط في إفساد اللغة . ولا شكّ في أنّ مدار الأمر كان حول البيئات الجغرافية دون الاتجاه إلى التعويل على الانتساب إلى هذه القبيلة أو تلك ، وما كان اعتماد تلك القبائل إلا لسكناها في مواضع معيّنة لاحظ العلماء بُعدها عن الاختلاط[٧٩] . ومن هنا كان تفريقهم بين البوادي والحواضر التي تسكنها القبيلة الواحدة .

ب – لقد حدّد اللغويون الإطار الزمني للاحتجاج ابتداء مما عرف من عهد الجاهلية القريب من الإسلام ، والذي وصلنا منه الشعر الجاهلي المتقدّم ، وهو لأوائل الشعراء الذين نقل العرب أخبارهم ، وانتهاء بأواخر القرن الثاني الهجري . ومما يلاحظ – ههنا – أنّ اللغويين اعتمدوا مفهوم الطبقات للاستشهاد بالشعراء ، وهذه الطبقات هي :

أ – الطبقة الأولى وتضمّ الجاهليين ، ب – الطبقة الثانية ، وتضمّ المخضرمين الذين عاشوا في الجاهلية ثم أدركوا الإسلام ، ج – الطبقة

(٧٨) انظر : السيوطي ، الاقتراح ، ص٥٦ ، وما يليها .

(٧٩) انظر : رفيدة ، « أصالة اللغة العربية وعلومها » ، مجلة الفكر العربي ، العدد /٢٦/ ، ص١٦ .

www.attaweel.com

الثالثة ، وهي التي ضمّت شعراء إسلاميين عاشوا في صدر الإسلام حتى القرن الثاني للهجرة[٨٠] . ومن المؤكد أن الأخذ عن شعراء هذه الطبقات كان واسعاً . أما ما روي عن بعض اللغويين من تخطئة عدد من الشعراء الإسلاميين أو عدم الاعتداد بهم ، فلا يدل على ترك الأخذ عنهم ، لأن المصنّفات اللغوية زاخرة بأشعارهم .

ومن الملاحظ أنّ السليقة اللغوية بقيت لدى البدو المنعزلين في البادية حتى القرن الرابع الهجري . وقد رويت في هذا الصدد نصوص متعدّدة حول لقاء اللغويين الأعراب الفصحاء في هذا القرن . من ذلك ما رواه الأزهري (ت٣٧٠هـ) صاحب معجم تهذيب اللغة من وقوعه في أسر بعض الأعراب الذين ما زالوا حتى ذلك العهد يتكلمون بطباعهم ، ولا يكاد يقع في منطقهم لحن أو خطأ فاحش ، ولذلك عزم الأزهري على تقييد نكت حفظها من أفواه الأعراب الذين أقام بين ظهرانيهم[٨١] . كذلك روى ابن جني (ت٣٩٢هـ) ملاحظات متعدّدة حول لقائه الأعراب الموثوق بفصاحتهم ، وفيهم من يصعب عليه النطق بالكلام ملحونا لغلبة السليقة عليه ، بل يصعب على الفصيح فهم اللحن ، كما ذكر الجاحظ[٨٢]

ج ـ أما مصادر اللغة التي اعتمدوها في الاحتجاج فهي تتمثّل في ثلاثة مصادر رئيسة هي : القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، وكلام

---

(٨٠) يضم هذا الزمن عصر الرسول والخلفاء الراشدين وعصر بني أمية وبداية العصر العباسي .

(٨١) انظر : الأزهري ، تهذيب اللغة ، ١/٧ .

(٨٢) انظر : ابن جنّي ، الخصائص ، ١/٧٦ ، ٢٤٢ ، ٢٥٠ ، والجاحظ ، البيان والتبيين ، ١/١٦٢ .

www.attaweel.com

العرب . فالقرآن الكريم هو النص العربي الصحيح الذي أثار اهتمام العلماء لما ضمّه من الكلام المبين المعجز الذي تحدّى به العرب الفصحاء . وقد جرى عرف العلماء على الاحتجاج برواياته سواء أكانت متواترة أم روايات آحاد أم شاذة . فالقراءة الشاذة التي منع القراء قراءتها في التلاوة يحتجّ بها في اللغة والنحو ، لأنها أقوى سنداً من كل ما احتج به العلماء من الكلام العربي(٨٣) . وعلى أنّ لغة القرآن على الصورة التي ذكرنا من المستوى اللغوي الرفيع فإنّ بعض اللغويين والنحاة لم يتحرّجوا من الطعن في عدد من القراءات ، واتهام القراء بجهل العربية(٨٤) . والحقّ أنّ هذا الموقف يمثّل مظهراً من مظاهر التشدّد في تطبيق القواعد وتحكيم القياس في الكلام المسموع ، وهو ما نقل عن بعض النحاة الذين ظنّوا أنّ قواعدهم شاملة ، وهي ليست كذلك ، بل هي عامة يمكن أن تنطبق على النمط الغالب من اللغة . ومن الملاحظ أنّ هذا الموقف يكاد يكون مقتصراً على مصنّفات النحو دون اللغة التي اتسع صدر علمائها ، فقبلوا كثيراً من اللغات والوجوه التي أنكرها النحاة ، أو رووها على أنها مما سمع عن العرب من غير تحديد لموقفهم منها .

أما الحديث الشريف فلم يُقبل على الاحتجاج به معظم اللغويين والنحاة ، وذلك لعدم وثوقهم أنه لفظ الرسول ﷺ ، إذ لو وثقوا بذلك ، لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد والاحتجاج للغة(٨٥) . ومن المعروف أنّ مانعي الاحتجاج بالحديث تعلّلوا بأنّ الرواة الذين نقلوا الحديث جوّزوا النقل بالمعنى ، فتجد واقعة أو حادثة واحدة جرت في زمن الرسول لم تنقل

(٨٣) انظر : الأفغاني ، سعيد ، في أصول النحو ، ص٢٩ ، وقارن بالاقتراح للسيوطي ، ص٤٨ .

(٨٤) انظر : السيوطي ، الاقتراح ، ص٤٩ ـ ٥١ .

(٨٥) انظر : المصدر السابق ، ص٥٢ .

www.attaweel.com

بألفاظ واحدة ، بل اختلفت الألفاظ أو ترادفت مما يدلّ على النقل بالمعنى دون اللفظ . كذلك تعلّل المانعون بوقوع اللحن فيما روي من الحديث ، لأنّ كثيراً من الرواة لم يكونوا عرباً ، فكثر اللحن والخطأ في رواياتهم . ولا شكّ في أنّ متقدّمي اللغويين والنحاة كانوا متشدّدين في انصرافهم عن الاحتجاج بالحديث ، لأنّ ما استندوا إليه من حجج في منع الاحتجاج به ، لا يسلّم لهم ، فالأحاديث التي نقلت بالمعنى – إن كان ذلك مطرداً – نقلها فصحاء معروفون من الصحابة والتابعين ، وهم ممن يقع الاحتجاج بلغتهم . كما أنّ وقوع اللحن في بعض الأحاديث التي ميّزها المحدّثون لا يلغي الجزء الأعظم من الأحاديث الصحيحة سندا ورواية ولغة . فاللحن وقع في كلام العرب الفصحاء ولا سيما في العصر الأموي ، وهم ممن يحتج بهم ، فلا مسوِّغ لذلك التشدّد في رفض الاحتجاج بالحديث بسبب وقوع اللحن في أحاديث محدودة(٨٦) .

ومن الملاحظ أنّ ورود بعض الأحاديث في المصنّفات المتقدّمة ككتاب سيبويه لم يدفع اللغويين التالين إلى التوسّع في الاحتجاج بالحديث إلا في مرحلة متأخرة(٨٧) . فالرأي القائل بحجية الحديث لقي تأييداً مطرداً لدى المتأخرين من النحاة – كما يقول يوهان فك – الذين أكثروا من الاستشهاد بالحديث كابن برّي (ت٥٨٢هـ) ، وابن خروف

(٨٦) انظر : المصدر السابق ، ص٥٣ – ٥٥ ، والأفغاني ، في أصول النحو ، ص٤٦ – ٤٨ ، والخضر حسين ، دراسات في العربية وتاريخها ، ص١٦٦ ومايليها . وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الحديث شهد توسّعاً لدى بعض المتأخرين ، إذ عدّوا فيه إضافة إلى كلام الرسول بعض ما جرى في السيرة ، وما أُثر عن صحابته وتابعيهم .

(٨٧) ورد في كتاب سيبويه ثمانية أحاديث فحسب ، انظر مواضعها في فهرس الحديث في الكتاب ، ٣٢/٥ .

www.attaweel.com

(ت٦٠٩هـ) ، وابن مالك (ت٦٧٢هـ) ، والاستراباذي (ت٧١٧هـ) . ويرى فك أنّ تحوّلاً طرأ على ترتيب أصول اللغة ، لأنّ الحديث غدا في المرتبة الثانية بعد القرآن ، أما كلام البدو فقد احتلّ المرتبة الثالثة[٨٨] .

ويأتي كلام العرب الموثوق بفصاحتهم في المنزلة الثانية بعد القرآن لدى معظم العلماء المتقدّمين الذين اعتمدوا على ما رواه الثقات من نثر العرب ونظمهم . ومن المعروف أنّ الشعر كان المصدر الأساسي الذي اعتمده النحاة للاحتجاج وإثبات ما استنبطوه من قواعد . وقد روي في هذا الصدد أكثر من خبر حول عناية النحاة بالشواهد الشعرية ، وحفظ ألوف الأبيات منها[٨٩] .

ولقد لاحظ بعض الدارسين المحدثين أنّ اللغويين القدماء وقعوا في مخالفات منهجيّة تتّصل بتحديد المستوى اللغوي ، وبنقص الاستقراء ، وتعدّد مصارد الاستشهاد وبالمدّة الزمنية التي تعارفوا على تسميتها بعصر الاحتجاج[٩٠] . ولا يعنينا في هذا المجال الردّ على جميع ما قيل حول ذلك ، لأننا وقفنا عند عدد من الآراء في تضاعيف كلامنا السابق من هذا الفصل . غير أنّ ما نريد تأكيده هو أنّ اللغويين سعوا إلى تدوين المستوى الذي اختاروه لتمثيل العربية ، ولا يضيرهم في شيء إن فضّلوه على غيره لأنّ

---

(٨٨) انظر : فك ، العربية ، ص٢٣١ ، ٢٣٥ ـ ٢٣٦ .

(٨٩) انظر : الأفغاني ، في أصول النحو ، ص٥٩ ـ ٦٠ .

(٩٠) انظر بعض هذه الآراء والمناقشات في : حسان ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص٢٦ ـ ٢٧ ، ٨٠ ـ ٨١ ، والأفغاني ، في أصول النحو ، ص٣١ ـ ٣٧ ، وحسن ، عباس ، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ص٧٣ ـ ٧٤ ، وحجازي ، علم اللغة العربية ، ص٢٢٤ ـ ٢٢٥ .

www.attaweel.com

دوافع متعدّدة حدتهم على ذلك . ومن هنا يبدو خطأ من يطالب النحاة واللغويين بتسجيل كلّ لهجة على حدة وعدم الخلط بين مستوى من الكلام وآخر ، لأنّ العرب كانوا معنيّين بتسجيل صورة المستوى الذي وصلهم عن طريق القرآن والشعر وكلام الفصحاء . فالفصحى وصلت إلى العلماء لغة واحدة مشتركة ، لا لهجات متباينة كما فهم بعض الدارسين الذين راحوا يطالبون النحاة بإنشاء نحو خاص لكلّ لهجة من اللهجات . فالمنهج في رأينا سليم يعوّل على وضع الحدود الضرورية للدرس اللغوي ، ويقوم على الملاحظة والتسجيل ، ويتوسّل بالطرائق الدقيقة من القياس واستنباط القواعد العامة .

وإضافة إلى ما رأينا من دور علماء العربية في تكوين المستوى الصوابي والمعيارية ، يجدر بنا أن نشير إلى أثر الدين في المستوى الصوابي . فالقرآن الكريم نزل بالعربية التي أصبحت لغة الوحي الإلهي المقدّس ، فلا غرابة إن وجدنا الأخبار المرفوعة إلى الصحابة والتابعين تعلي العربية من الوجهة الدينية[٩١] .

ولا عجب بعد هذا أن يعدّ اللحن ضلالاً وذنباً يستحقّ مرتكبه أن يضيّق عليه في الرزق ، وأن يستغفر ربّه من أجله[٩٢] . وقد لاحظ بعض الدارسين أنّ النحاة ربّما وضعوا شيئاً من الأحاديث ليتخذوها حجّة لهم في إلزام الناس بمراعاة الإعراب ، وتحذيرهم من اللحن ، ولا سيما في تلاوة

(٩١) انظر بعض هذه النظرات في : الخصائص ، ٣/٢٤٥ ، والمزهر ، ١/٣٠ ، وانظر أيضاً : السامرائي ، فقه اللغة المقارن ، ص١٠ – ١١ .

(٩٢) انظر مجموعة من الأحاديث والأخبار في : فك ، العربية ، ص٨٠ – ٨١ ، والأفغاني ، في أصول النحو ، ص٩ – ١٥ .

www.attaweel.com

القرآن[٩٣] . كذلك مال بعض النحاة إلى تأويل بعض الأحاديث التي تتصل بموضوع العربية تأويلاً يتفق وما هدفوا إليه من الحفاظ على لغة القرآن ، ورمي الخارجين عليها بالضلال . ومن هنا يتأكد استناد اللغويين الأوائل إلى قدسية العربية من الوجهة الإسلامية ، واتخاذها دعامة من دعائم المستوى الصوابي . وهناك من الدارسين من يتسع في عدّ العربية لغة مقدسة عند الجاهليين ، لأنها لغة مكة قاعدة الآثار المقدّسة التي تشيع فيها ذكرى الأنبياء ، وتتجاوب في جنباتها أصداء الشعائر التي أرادوها أن تقرّبهم إلى الله[٩٤] .

ولا ننسى أثر العصبية العربية في تكوين المعيارية ، ورمي كل خطأ بالهجنة التي تفسد الأصالة المتوارثة . ولأن العبقرية العربية في لسانها فقد اعتقد العرب أن لغتهم أثمن رصيد لهم ، لأنها إرث غالٍ ينبغي أن يحافظوا عليه . و« إذن يجب أن يسود العرب وأن تسيطر العروبة ، وأن يحافظ على نقاء كل ما يتصل بالعرب من أمور ، وأن ينقّى كل ما ينتسب إليهم من أشياء ، وأن تقام حوله الأسوار والحصون تمنع عنه الأدناس غير العربية ، وفي ظلّ هذه النظرة بدأ الاهتمام باللغة العربية وتنقيتها وتخليصها من شوائب اللحن ، وإقامة القواعد لفصاحتها وإعرابها وتصاريفها[٩٥] . ومع التسليم ببعض ما جاء في الكلام السابق فإنّه من الضروري الاحتراز من إطلاق الأحكام ، لأن الدافع الديني كان مسيطراً على جواء العلم في عصر التدوين سيطرة كبيرة ، فالناس حديثو عهد بالإسلام ، وعلى الرغم مما يقال عن

(٩٣) انظر : الصالح ، دراسات في فقه اللغة ، ص١٢٧ ، وفك ، العربية ، ص٨٤ – ٨٦ .

(٩٤) انظر : ظاظا ، اللسان والإنسان ، ص١١٩ .

(٩٥) نصّار ، د . حسين ، المعجم العربي ، ١/٢٠ .

www.attaweel.com

الصراع بين العرب والموالي في عصر بني أمية ، فإن الفئات العليا من الموالي توسّـلت بالعربية كي تحتل مكانة مرموقة في المجتمع . ومن هنا نرى أن العصبية العربية أسهمت في تشكيل المعيارية ضمن مجموعة من العوامل التي لم تكن تلك العصبية أقواها .

٤ـ مصنّفات اللحن والتطور الدلالي :

مر بنـا في الفقره السـابقة أن العربية الفصحى المشـتركة استوت واطردت بما اجتمع لها في الجزيرة العربية من ظروف مكّنت العربي من أن يكون على قدر كبير من العزلة عن الأمم المجاروة ، ولذلك رأينا العربي ينطق لغتـه بالسجية ويتداولها بالسـليقة حتى كان الاختلاط بعد الفتح ، حين انتقـل العرب إلى المدائن ومصّـرت الأمصـار ، ودخل في الدين أخلاط الأمم، فوقع الخلل في الكلام ، وبدأ اللحن على ألسنة الناس(٩٦). فاللحن لم يتّسع ، ويغدو ظاهرة عامة إلا بعد الفتح واختلاط العرب بالأعاجم . أما ما روي عن وجود اللحن قبل الإسلام ، وفي وقت ظهوره بوصفه جائزاً حتى من سادة العرب وأشرافهم ، فليس مما يركن إليه الدارس ولا سيّما إذا أريد له أن يكون دليلاً على اتهام الجاهليين ومتقدّمي الإسلاميين باللحن والخطأ الذي يوجب الحيطة والاحتراس من اتخاذهم حجة في اللغة(٩٧) . **وإنّ ما نرتضيه في هذا الجانب هو أنّ الظاهرة الأولى للّحن قبل الإسلام ،** وفي عصر النبوة ، ليست إلا أمثلة محدودة لا تمكن الدارس من أن يستند إليها في تبنّي حكم قاطع حول شيوع اللحن واتسـاعه . وإذا ما صحّت

(٩٦) انظر : الجاحظ ، البيـان والتبيين ، ١٦٣/١ ، والزبيدي ، لحن العوام ، ص٤ .

(٩٧) انظر : حسان ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص٧٩ – ٨٠ .

www.attaweel.com

الأخبار حول اللحن في أيام الرسول ﷺ ، وما نسب إليه من أحاديث حول ذلك ، فهي إذن بداية خفيفة ، لا ظاهرة مطردة . وعلى الرغم من أنّ بعض الأحاديث والآثار التي نقلت عن الصحابة يذكر فيها « اللحن » صريحاً بدلالته الاصطلاحية ، فإنّ أخباراً أخرى رويت بعد ذلك – وعن بعض الصحابة – تدلّ على أنّ دلالة « اللحن » على الخطأ اللغوي لم تكن معروفة معرفة واضحة(٩٨) . ولذلك نرى بعض الدارسين يوهّنون الأحاديث والأخبار التي جرى ذكر اللحن فيها صريحاً(٩٩) .

ومن أجل ذلك نرى بعض الدارسين يذهبون إلى أنّ تحديد الزمن الذي تمّ فيه نقل دلالة لحن إلى معنى الخطأ في الكلام تكتنفه صعوبات جمّة ، بسبب اختلاف الروايات ونقص الأدلة على ذلك(١٠٠) . ومع ذلك نرى صبحي الصالح يجتهد في تحديد دلالة اللحن بمعنى مخالفة التعبير الصحيح حين استبعد أن يكون اللحن قد عرف لدى العرب قبل اختلاطهم بالأعاجم، «فاللحن لم يكتسب هذا المدلول الخاص إلا في وقت متأخر بعد أن تعارف الناس على تغيير معناه اللغوي الأصلي »(١٠١) ، ولذلك نجده ينفي أن يكون الرسول قد استعمله بمعنى الخطأ في اللغة ، أو

(٩٨) انظر : ابن منظور ، لسان العرب ، مادة لحن ، ١٣/٣٧٩ – ٣٨٣ .

(٩٩) انظر : فك ، العربية ، ص٨٤ – ٨٦ ، والصالح ، دراسات في فقه اللغة ، ص١٢٧ – ١٢٨ ، والأفغاني ، في أصول النحو ، ص٧ ، وقارن بالسيوطي ، المزهر ، ٢/٣٩٦ – ٣٩٧ ، وفيه بعض الأحاديث التي يذكر فيها اللحن بمعنى الخطأ في اللغة ، وهي مستمدة من أبي الطيب اللغوي في مراتب النحويين ، وانظر ما يماثل ذلك في الخصائص ٢/٨ ، ٣/٢٤٦ .

(١٠٠) انظر : فك ، العربية ، ص٢٥٤ .

(١٠١) الصالح ، دراسات في فقه اللغة ، ص١٢٧ – ١٢٨ .

www.attaweel.com

أنه حضّ على قراءة القرآن بالإعراب .

ومهما يكن من أمر فإنّ الدارس يجد في قصة أبي الأسود الدؤلي مع الإمام عليّ حين شكا له لحن ابنته ، وما سمعه من لحن الناس ، ما يدلّ على اتساع اللحن ، وصدوره عن العرب والأعاجم ، مما حدا العلماء على تدوين اللغة واستنباط القواعد التي تصون الألسنة من الخطأ[١٠٢] . واستناداً إلى ذلك يمكن أن نعدّ هذه البداية منطلقاً لتحويل دلالة لفظ لحن إلى معنى الخطأ في الكلام . أما في عصر بني أمية فإنّ الروايات تجمع على أنّ اللحن بدأ يتطرّق إلى بعض الخلفاء والأمراء ، بل إلى بعض البلغاء المعروفين . ومن الملاحظ أنّ بني أميّة كانوا متشدّدين في أمر اللحن ، وقد نقلت عن معظم خلفائهم أخبار كثيرة تدلّ على ذلك[١٠٣] . وإذا ما تجاوزنا المئة الأولى للهجرة وبلغنا صدر المئة الثانية وجدنا الحكم ينتقل إلى بني العبّاس الذين اتخذوا إقليم العراق قاعدة لهم . وبالنظر إلى الظروف التي رافقت دعوتهم ، ومن ثمّ انبثاق دولتهم نجد الأسباب مهيّأة للتخفيف من العصبية العربية التي استند إليها بنو أمية ، ولأتاحة الفرص للاختلاط الواسع بالموالي . ولا شك في أن هذا الاختلاط قاد إلى اتساع اللحن وشيوعه في العراق خاصة[١٠٤] .

ومن هنا نقف عند بداية التصنيف في اللحن التي كانت في إقليم العراق الذي شهد من الاختلاط ما شهد ، وفي هذا القرن – الثاني الهجري – الذي برز فيه أعلام المصرين : البصرة والكوفة ، من النحاة

(١٠٢) انظر : ضيف ، د . شوقي ، المدارس النحوية ، ص١٣ – ١٧ .

(١٠٣) انظر : الجاحظ البيان والتبين ، ٢/٢١٠ – ٢٢٤ ، وابن الأنباري ، الأضداد ، ص٢٣٨ – ٢٤٦ (مادة لحن) .

(١٠٤) انظر : البيان والتبين ، ١/١٦٢ – ١٦٤ .

www.attaweel.com

واللغويين . وإذا ما صحت نسبة كتاب « ما تلحن فيه العوام » للكسائي (ت١٨٩هـ) فإنّ في ذلك دليلاً على أنّ التأليف في موضوع اللحن كان مبكراً . ومن الممكن أن يعدّ بداية لحركة تنقية اللغة العربية التي اتسع مجالها فيما بعد . ولن يطول الزمن حتى نرى مصنّفات متعدّدة ظهرت في موضوع اللحن ، وهي لعلماء بعضهم يُعدّ في تلاميذ الكسائي ، كالفراء (ت٢٠٧) ، والأصمعي (ت٢١٦هـ) وأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ) ، وغيرهم من العلماء .

ومن الملاحظ أنّ التأليف في موضوع اللحن لم يبق محصوراً في العراق بل امتدّ في القرن الرابع وما تلاه إلى معظم الأقاليم العربية[١٠٥] .

---

(١٠٥) وصلتنا مجموعة من المصنّفات التي تبدأ من أواخر القرن الثاني للهجرة وتنتهي عند أواخر القرن العاشر . ويضمّ هذا الثبت أهمّ المصنفات المعتمدة للبحث مقرونة بأسماء مؤلفيها بحسب الترتيب الزمني لسنة الوفاة :

١ ـ ما تلحن فيه العوام للكسائي (ت١٨٩هـ) .
٢ ـ إصلاح المنطق لابن السكيت (ت٢٤٤هـ) .
٣ ـ أدب الكاتب لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) .
٤ ـ الفصيح لثعلب (ت٢٩١هـ) ، مع شرح الهروي (ت٤٣٣هـ) .
٥ ـ لحن العوام للزبيدي (ت٣٧٩هـ) .
٦ ـ تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي (ت٥٠١هـ) .
٧ ـ درّة الغواص في أوهام الخواص للحريري (ت٥١٦هـ) .
٨ ـ الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد (ت٥٢١هـ)
٩ ـ شرح أدب الكاتب للجواليقي (ت٥٣٩هـ) .
١٠ ـ تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة للجواليقي .
١١ ـ المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان لابن هشام اللخمي (ت٥٧٧هـ) .
١٢ ـ تقويم اللسان لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) .

www.attaweel.com

ولا يعنينا في هذا المجال أن نؤرخ لحركة التصنيف في اللحن ، فذاك ميدان مستقل وقد بذلت فيه جهود قيّمة[١٠٦] .

ومن الملاحظ أنّ معظم المصنّفات اتجهت إلى الخاصة لتقويم لسانها وإبعادها عن التأثّر بالعامة ، فالباعث الأساسي على التأليف في اللحن هو ملاحظة المؤلف أنّ ما يقع فيه العامة من غلط قد وصل إلى الخاصة فتداولوه في كلامهم أو في تأليفهم ، وهو ما حمله على هذا الأمر صوناً للعربية وترفّعاً عن مجاراة العامة والدهماء[١٠٧] . أما الاتجاه إلى العامة لتقويم لسانها فلم يكن في مقاصد جل المؤلفين . ومن الضروري أن يشير ههنا إلى

= ١٣ – ذيل فصيح ثعلب للبغدادي (ت٦٢٩هـ) .
١٤ – الجمانة في إزالة الرطانة لابن الإمام (ت بعد ٨٢٧هـ) .
١٥ – التنبيه على غلط الجاهل والنبيه لابن كمال باشا (ت٩٤٠هـ) .
١٦ – بحر العوّام فيما أصاب فيه العوام لابن الحنبلي (ت٩٧١هـ) .
١٧ – شرح درّة الغواص للخفاجي (ت١٠٦٩هـ) .
١٨ – شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل للخفاجي .

وهناك مصنفات أخرى متأخرة معظم ما فيها مكرور أهمّها : دفع الإصر عن كلام أهل مصر للمغربي ، والقول المقتضب فيما وافق لغة مصر من لغات العرب لابن أبي السرور الصديقي .

(١٠٦) ينظر في هذا المجال كتاب عبد العزيز مطر ، إضافة إلى كتاب رمضان عبد التواب ، لحن العامة والتطوّر اللغوي ، ومقدّمات معظم المصنّفات التي كتبها المحقّقون المحدثون .

(١٠٧) انظر ما يدلّ على هذا الاتجاه نصّا في مقدّمات المصنّفات التالية : أدب الكاتب لابن قتيبة ، ص٥ – ٦ ، وتثقيف اللسان لابن مكي ، ص٤١ – ٤٧ ، ودرّة الغوّاص للحريري ، ص٢ ، وتقويم اللسان لابن الجوزي ، ص٧٤ ، وذيل الفصيح للبغدادي ، ص١٠٠ ، والتنبيه على غلط الجاهل والنبيه لابن كمال باشا ، ص٦ – ٧ ، وانظر أيضاً : مطر ، لحن العامة ، ص٥٥ .

www.attaweel.com

أنّ بعض المؤلفين ذكروا نوعين من العامة ، عامة سفلى ، وأخرى علياً أو أولى . ولعل أخطاء الفئة الثانية من العامة هي التي أخذت طريقها إلى الخاصة . أمّا مايتّصل بالفئة الأولى من العامة وهي السفلى ، فقد أعرض عن ذكره معظم المصنّفين ، لأنّ أخطاءهم مما لا يعزب عمّن تمسّك بطرف من الفهم والعلم(١٠٨) .

وممّا يدلّ على اتجاه المصنّفين إلى إصلاح الفاسد من كلام الخاصة ، أنّ معظم المصنّفات كانت تهدف إلى تلقيح الجنان وتعليم البيان ، وذلك بإضافة أبواب مستقلة تضمّ تفسيراً لكثير ممّا يشكل على الناس تفسيره ، ونتفا مستملحة ، وأخرى من أمثلة يقاس عليها للاحتراز من الخطأ . ومن هنا نجد أنّ معظم المصنّفات المؤلّفة في اللحن ليست مقتصرة على أمثلة محدودة يجري تصحيحها ، بل تحوي إلى جانب ذلك موضوعات مهمّة ومفصّلة لدى بعض المصنّفين في التثقيف اللغوي وإعداد الكتّاب وتهذيب لغتهم .

أما أمثلة اللحن فهي تتوزّع على أنواع تضمّ مايتّصل بالأصوات والصرف والنحو والدلالة والإملاء . ويلاحظ من خلال النظر في المصنّفات التي اعتمدناها أنّ أمثلة اللحن في النحو قليلة بل نادرة ، وأنّ أمثلة اللحن في الأصوات قليلة أيضاً ، أمّا أمثلة اللحن في الصرف فهي التي تمثّل القسم الأكبر من الأمثلة ، ويليها ما يتصل بالدلالة من أمثلة ومسائل . وعلى أنّ بعض المصنّفات سعت إلى انتهاج تبويب معيّن لما بين أيدي المصنّفين من مادة ، نرى أمثلة اللحن المتعدّدة تفتقر إلى تصنيف دقيق .

---

(١٠٨) انظر : الزبيدي ، لحن العوام ، ص٧ ـ ٨ ، والجواليقي ، التكملة ، ص٤٢ ، وابن الجوزي ، تقويم اللسان ، ص٧٤ ، ومقدمة مطر لتقويم اللسان ، ص٤١ .

www.attaweel.com

لقد تأكّد لنا من خلال ما قدّمنا أنّ القدماء عدوا كل تغير أو مخالفة للغة التي دوّنوها ضمن حدود معينة لحنا مهما كانت طبيعة ذلك التغيّر ، أوتلك المخالفة ، وبذلك نراهم وسّعوا من دائرة اللحن ، حتى غدت معظم المصطلحات الدالّة على التغيّر اللغوي تنضوي تحتها[١٠٩] . وعلى الرغم من أنّ علماء العربية القدامى تواضعوا على هذا الاتجاه في توسعة دائرة اللحن والخطأ ، نراه غير متفقين غالباً في وجهة نظرهم نحو الاستعمال اللغوي الصحيح الذي عدّوه معياراً للحكم على الخطأ والصواب .

ومن الأمور التي تذكر في هذا الصدد خلاف أهل المصرين : البصرة والكوفة أو المدرستين حول اعتماد بعض القبائل المقيمة في سواد الكوفة أساساً في الاحتجاج[١١٠] . ويؤكّد معظم الدارسين المحدثين تشدّد البصريين في المقياس الصوابي ، وتُروى في هذا المجال قصص كثيرة حول اعتداد البصريين ومن والاهم بصحة مذهبهم في القياس على « لسان العرب الأول » . أما خصومهم من الكوفيين فقد توسّعوا في قبول ما جاء به الأعراب وإن لم يكن مطّرداً ، كذلك لم يجدوا بأساً في عدّ الأعراب المجاورين للمدن حجة في اللغة . ولذلك اتهموا بأنهم قاسوا نحوهم على « لغى أشياخ قطربل »[١١١] .

أما أصحاب المصنّفات التي خصّصت لموضوع اللحن فقد تعدّدت آراؤهم في المقياس الصوابي ممّا قاد إلى مزيد من الخلاف . والمشكلة الرئيسة في هذا المقياس هي أنّ معيار القبول والرفض يرتبط أساساً بما سمع عن

(١٠٩) انظر : خليل ، د . حلمي ، المولّد ، ص٢٠٣ .

(١١٠) انظر : ضيف ، المدارس النحوية ، ص١٥٩ – ١٦٣ .

(١١١) انظر : فك ، العربية ، ص٧٠ .

www.attaweel.com

العرب أو عن بعضهم ، أو ماسمّي لهجة من لهجاتهم ، وما يمكن أن يقاس عليه في حدوده الدنيا . فالخلاف يدور حول الاحتجاج بهذا الكلام الذي نسب إلى العرب أو رفضه لأنه قليل أو شاذ أو غيره أفصح منه .. وإنّنا نرى وراء ذلك سببين هما :

١ – تقيّدهم بالمعيارية « الحرفية » ، وتتمثّل في الوقوف عند معاني المفردات التي وردت في اللغة حتى نهاية عصر الاحتجاج .

٢ – عدم التفريق بين مستويات الكلام الفصيح ، وعدّ اللغة مستوى واحداً من الكلام الذي لم يتصوّروا إمكان التفاوت فيه . ولذلك نراهم يسلكون الشعر والنثر والقرآن وكلام الناس في حيّز واحد ، ويحتجّون بأمثلة تفتقر إلى الترتيب الزمني من جهة ، وإلى التدقيق في المستوى الذي تمتُّ إليه من جهة أخرى .

ومهما يكن من أمر فإنّنا نلاحظ وجود نزعتين متعارضتين في مصنّفات اللحن التي اعتمدناها ، وهاتان النزعتان هما : نزعة التشدّد في المقياس الصوابي ، واختيار الفصيح وحده . ونزعة التوسّع في المقياس ، والتخفّف من التخطئة بقبول ما جاء عن العرب من غير تدقيق في درجة الاحتجاج به . ويمثّل النزعة الأولى معظم المصنفين الأوائل ومن تابعهم من المتأخرين . فابن السكيت وابن قتيبة ، وثعلب ، والهروي ، والزبيدي ، والحريري ، والجواليقي ، وابن الجوزي ، وابن الإمام يمكن أن يعدّوا ممثّلين لهذا الاتجاه . ويبدو أنّ رأس هذا الاتجاه هو الأصمعي (ت٢١٦هـ) الذي دارت أقواله على ألسنة المصنّفين فدوّنوها واحتجّوا بها[١١٢] . وبالاضافة إلى

(١١٢) انظر : فك ، ١٤٠ ومن الجدير بالذكر هنا أن ابن جنّي قد لاحظ تشدّد الأصمعي في مسائل متعددة من القياس ، انظر إشارته إلى ذلك في الخصائص ، ٣٦١/١ ، كما أن ردود ابن السيد في الاقتضاب قد وجّه معظمها إلى آراء الأصمعي .

www.attaweel.com

تلاميذه الذين ساروا على نهجه من أمثال ابن السكيت وأبي حاتم السجستاني (ت٢٥٠هـ) نجد بعض المصادر تذكر أنّ له كتاباً في لحن العامة[١١٣] وبإمكان الدارس أن يتابع هذه النزعة لدى ابن قتيبة الذي نسج على منوال ابن السكيت ، فضمّن كتابه « أدب الكاتب » معظم الأبواب التي وضعها ابن السكيت في كتابيه « الألفاظ » و« إصلاح المنطق » . والعجيب أنه لم يذكر له في كتابه فضله ولا سبقه مع وضوح أخذه من هذين الكتابين[١١٤] . كما يمكن أن نجد ذلك الاتجاه لدى ثعلب الذي يدلّ عنوان كتابه « الفصيح » على اختيار فصيح الكلام ، وفي ذلك يقول :

« فمنه – أي فصيح الكلام مما يجري في كلام الناس وكتبهم – ما فيه لغة واحدة ، والناس على خلافها ، فأخبرنا بصواب ذلك ... ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك فاخترنا أفصحهن .. ومنه ما فيه لغتان كثرتا واستعملتا فلم تكن إحداهما أكثر من الأخرى فأخبرنا بهما وألفنا أبواباً .. »[١١٥] . ويمثل هذا الاتجاه في الأندلس والمغرب أبو بكر الزبيدي صاحب « لحن العوام » . وقد تبين لنا من دراسته أنّ الزبيدي يأخذ بالأفصح ، ويرفض ما عداه . ومن الجدير بالذكر أنّ عبد العزيز مطر لاحظ تشدد المقياس الصوابي لديه وربطه باتجاه الأصمعي وابن قتيبة وثعلب[١١٦] . ويتابع الحريري في « درّة الغوّاص » مذهب هؤلاء العلماء

(١١٣) انظر : مطر ، لحن العامة ، ص٥٩ .

(١١٤) انظر : ابن السكيت ، إصلاح المنطق ، مقدمة عبد السلام هارون ، ص١١ .

(١١٥) انظر هذا النص في : الهروي ، التلويح في شرح الفصيح ، ص٣ – ٤ .

(١١٦) انظر : مطر ، لحن العامة ، ص١٠٣ .

www.attaweel.com

حين رفض القياس على الشاذ والقليل ، غير أنّه نصّ أحياناً على تدرّج الاستعمال الفصيح ، ولم يتسرّع في تخطئة الاستعمال الذي له سند من السماع وان كان غير مطرد . ويرى فك في هذا الصدد أنّ « الحريري يمثّل مبدأ تنقية اللغة العربية المتزمّت والأخطاء التي يثيرها في درّة الغواص هي في أغلب الحالات الأخطاء نفسها التي لا حظها ابن قتيبة قبل ذلك بقرنين ونصف قرن في كتابه : أدب الكاتب ، وهي محلّيات تسرّبت تدريجاً إلى لغة المثقفين »[١١٧] . ويصف فك الحريري أيضاً بأنه يمثّل مذهب اللغويين البصريين المتطرّف المتزمّت[١١٨] .

ويجدّد الجواليقي صاحب « تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة » ، و« شرح أدب الكاتب »[١١٩] اتجاه تنقية اللغة حين اختار الفصيح وحده ، وبثّ آراءه في مجموعة من تلاميذه في المدرسة النظامية ، وهو يصرّح في مقدمة كتابه بأنه اعتمد الفصيح من اللغات دون غيره « فإن ورد شيء ممّا منعته في بعض النوادر فمطّرح لقلّته ورداءته ، فقد أُخبرت عن الفراء أنه قال : واعلم أنّ كثيراً مما نهيتك عن الكلام به من شاذ اللغات ومستكره الكلام لو توسّعت بإجازته لرخّصت لك أن تقول : رأيت رجلان ... »[١٢٠] .

وقد سار على هذا النهج ابن الجوزي صاحب « تقويم اللسان » ، وهو تلميذ الجواليقي الذي اعتمد على قولة الفراء التي نقلها أستاذه . ولذلك نراه يصرّح بأنه « إن وجد لشيء مما نهيت عنه وجه فهو بعيد ، أو كان لغة

(١١٧) فك ، العربية ، ص٢٢٠ .

(١١٨) انظر : المصدر السابق ، ص٢٢٥ .

(١١٩) تجدر الإشارة إلى أننا تابعنا هذا الشرح وأثبتنا منه آراء متعدّدة .

(١٢٠) الجواليقي ، التكملة ، ص٥ .

www.attaweel.com

فهي مهجورة ... »[١٢١] . ويبقى من أصحاب هذا الاتجاه مؤلفان أحدهما يدعى بابن الإمام الذي تقدّر المصادر بأنه توفي بعد سنة ٨٢٧هـ للهجرة ، والآخر هو ابن كمال باشا المتوفى سنة ٩٤٠ للهجرة . فابن الإمام يجري على سنن ابن قتيبة ، ويذكر كثيراً من الأمثلة لمتقدّمي المصنّفين كالكسائي وابن السكيت . وقد تبيَّن لنا من دراسة الكتاب ، أي « الجمانة » أنّ المستوى الصوابي للمؤلف كان متشدّداً يميل إلى الفضيح وحده ، وينكر ما سواه . أمّا ابن كمال باشا فنراه يصف ما آلت إليه العربية لدى المتعلّمين والعامة ، ثم يذكر أنواع الغلط ودرجتها في القبول أو عدمه . ومن الملاحظ أنّ ابن كمال يتوسّع في قبول ما شاع لدى المصنّفين المتقدّمين في مؤلفاتهم من استعمال وإن لم يجوّزه أهل اللغة . أمّا ما لم يقف له على سند من احتجاج لغوي أواستعمال مدوّن فلم يقبله ، لأنه كما يقول : « لم يجوزه أحد ولم يستعمله إلا من لا خبرة له بالكلام »[١٢٢] .

أمّا أصحاب نزعة التوسع وقبول وجوه اللغة فهم فريقان ، أحدهما يقف عند المسموع عن العرب نصّاً ، وهو في هذا الأمر لا يختلف عن أصحاب نزعة التشدّد إلا في درجة الاحتجاج به . والآخر يخطو خطوة متقدّمة حين لم يقيّد الفصيح والجائز بالمسموع نصّاً عن العرب ، بل قبل ما جرى على سنن معيّنة من التطوّر ، كالتعميم والتخصيص ، والمجاز .

فابن مكي صاحب « تثقيف اللسان وتلقيح الجنان » يميل إلى التوسّع في قبول ما نطقت به العامة ، وكان جارياً على لهجة عربية معروفة[١٢٣] . وقد يعترف ابن مكي أحياناً بأنّ ما أجازه ضعيف وأنّ غيره

(١٢١) ابن الجوزي ، تقويم اللسان ، ص٧٥ – ٧٦ .

(١٢٢) ابن كمال باشا ، التنبيه على غلط الجاهل والنبيه ، ص٩ .

(١٢٣) انظر : مطر ، لحن العامة ، ص١٤٣ .

www.attaweel.com

هو الأفصح . فهو يجيز أمثلة ردّها إلى لغة تميم مع أنّها ليست أفصح اللغتين ، ويذهب إلى اعتماد ما رواه الليث عن بعض العرب في قولهم : فِعيل بكسر الأول في فَعيل المفتوح وإن لم يكن فيه حرف حلق ، نحو كِثير بكسر الكاف(١٢٤) . ويجيز أمثلة أخرى يستند فيها إلى أنّها من المسموع عن العرب دون تحديد ، كذلك نراه يقبل الاحتجاج ببعض اللهجات المذمومة لدى اللغويين كفحفحة هذيل(١٢٥) . وبالمقابل نرى ابن مكي يرفض أيّ تطوّر في الاستعمال لاسند له من كلام العرب ، وإن كان له من الصواب حظّ ، أوجرت به أقلام المؤلّفين المتقدّمين من خاصة العلماء .

ويتناول ابن هشام اللخمي في ردّه على الزبيدي وابن مكي أمثلة متعدّدة كان الخلاف يدور حولها لأنّ ابن هشام رأى لها في الكلام المسموع حجة . وهو يصرّح بداية بمذهبه في التوسّع حين ينقل أقوالاً للأخفش الأكبر وللخليل وللكسائي، ويقول: « ومن اتّسع في كلام العرب ولغاتها لم يكد يلحّن أحداً . ولذلك قال أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد : أنحى الناس من لم يلحّن أحداً . وقال الخليل رحمه الله : لغة العرب أكثر من أن يلحن فيها متكلم ، وروى الفراء أنّ الكسائي قال : على ما سمعت من كلام العرب ليس أحد يلحن إلا القليل »(١٢٦) . وقد استخلصنا من تضاعيف كتاب ابن هشام نصوصاً كثيرة تدلّ على مذهبه في التوسّع ، فهو يقبل القليل(١٢٧) ، وما كان فيه لغتان(١٢٨) ، وما كان مستنداً إلى لغة

(١٢٤) انظر : المصدر السابق ، ص١٤٦ .

(١٢٥) انظر رأي ابن جني القائل بأنّ اتباع اللغة الرديئة ليس خطأ ، في الخصائص ، ١٢/٢ .

(١٢٦) ابن هشام ، المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ، ص٤٩ .

(١٢٧) انظر المصدر السابق ، ص٣٣ ، ٣٦ .

(١٢٨) المصدر السابق ، ص٣٥ ، ٧١ .

www.attaweel.com

ضعيفة[١٢٩] ، وما اختلف فيه أهل اللغة[١٣٠] ، وما كان جائزاً على أصول الكوفيين[١٣١] . والخلاصة هي « إنما تلحّن العامة بما لم يتكلم به عربي »[١٣٢] .

ويصادفنا في القرن العاشر للهجرة اتجاه جديد هو في الحقيقة ثمرة للتوسّع في قبول اللهجات وعدم التدقيق في المسموع عن العرب . والاتجاه الجديد هذا يمثّل ردّاً للعامّي إلى الفصيح . فابن الحنبلي صاحب « بحر العوّام » يحاول دفع الإصر عن ذلك الجيل من العرب الذين أصابوا في كثير مما يعتقد الجاهل أوالناسي أنه من أغلاط عوام الناس[١٣٣] . ومن الطبيعي – بالنظر إلى هذا التوجّه – أن يكون المستوى الصوابي لدى ابن الحنبلي ميّالاً إلى التوسّع في قبول اللهجات مهما كانت درجة فصاحتها ، وهو يعدّ صحيحاً – بل فصيحا – ماكان لغة تستند إلى بيت مجهول القائل ، أو مثل لسنا ندري مصدره وزمانه . كذلك نراه يسوِّغ أقوالاً متعدّدة ويصوّبها لأنّها جرت على عادة الناس . ومن الملاحظ أنّ ابن الحنبلي وظّف كثيراً من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وغيرهم من العلماء لصالح تصويبه . ومعيار التصويب عنده هو أن يجد قولاً للغوي ، أو شاهداً لشاعر مهما كانت درجة الأقوال والشواهد من الاحتجاج[١٣٤] .

ويمثّل ابن السيد والبغدادي والخفاجي الفريق الثاني من أصحاب

---

(١٢٩) المصدر السابق ، ص٦٢

(١٣٠) المصدر السابق ، ص١٠٣ .

(١٣١) ابن هشام ، المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ، ص١٢٠ .

(١٣٢) المصدر نفسه ، ص٧١ ، وانظر : مطر ، لحن العامة ، ص١١٥ .

(١٣٣) انظر : ابن الحنبلي ، بحر العوام ، ص٩٦ .

(١٣٤) انظر المصدر السابق ، ص١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ٢٠٤ .

www.attaweel.com

نزعة التوسّع . وإنّ ما يميز هؤلاء عن سابقيهم من أصحاب النزعة نفسها ، هو أنهم أضافوا إلى اتجاههم في قبول وجوه اللغة من المسموع عن العرب إشارات إلى بعض السبل التي تسلكها اللغة في طريقها نحو التطوّر في المفردات ، ولا سيّما ما يتّصل بالمجاز .

فابن السيد صاحب « الاقتضاب في شرح أدب الكتاب » يلوم ابن قتيبة لأنّه تبع الأصمعي وجرى على نهجه في التشدّد . فالأصمعي – كما يقول ابن السيد – : « كان – عفا الله عنه – يتسرّع إلى تخطئة الناس ، وينكر أشياء كلها صحيح »(١٣٥) . وابن قتيبة يدخل في لحن العامة ما ليس منه لأنه يستند إلى أمثلة وردت فيها لغتان لا مزية لإحداهما على الأخرى ، ولأنه ينكر الشيء تارة ، ثم يجيزه تارة أخرى ، مما لا يعدّ أصلاً في لحن العامة(١٣٦) . أما ما يتّصل بالمجاز بوصفه أحد الطرق التي يستند إليها في تسويغ ما لحنت فيه العامة ، فالأمثلة عليه متعدّدة ، وبعضها يعتمد على ما عرف من سنن العرب في كلامها . ففي مسألة الفرق بين الفقير والمسكين نجد ابن السيد يردّ على من احتجّ بقوله تعالى : ﴿ أما السفينة فكانت لمساكين ﴾(١٣٧) ، بأنّ قوله : لمساكين ليس فيه دليل بيّن على أنّها كانت ملكاً لهم ، إذ من الممكن أن ينسبها إليهم لأنّهم كانوا يتولّون أمرها أو يقومون بخدمتها ، كما تقول : هذه الدابة لفلان السائس فتنسبها إليه لأنه يخدمها ، لا لأنها ملك له . « والعرب تنسب الشيء إلى الشيء ليس هو له على الحقيقة إذا كانت بينهما ملابسة ومجاورة »(١٣٨) وفي تسمية العامة الخبزة

(١٣٥) ابن السيد ، الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب ، ص١٤١ .
(١٣٦) انظر : المصدر السابق ، ص٢٠٥ ، ٢٢٧ ، ٢٣١ .
(١٣٧) الكهف ، آية : ٧٩ .
(١٣٨) ابن السيد ، الاقتضاب ، ص١١٤ .

www.attaweel.com

ملّة يرى أنه « ليس يمتنع عندي أن تسمى الخبزة ملّة لأنها تطبخ في الملّة كما يسمى الشيء باسم الشيء إذا كان منه بسبب .. »(١٣٩) . وفي موضع آخر نراه يخلص إلى أنّ « كلام العرب أكثره مجاز وإشارة إلى المعاني ، ولذلك غمض كثير منه على من لم يتمهّر فيه »(١٤٠) . ومن الممكن للدارس أن يجد في هذا الرأي صدى لما ذهب إليه ابن جنّي في الخصائص من « أنّ أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة »(١٤١) ، غير أنّ توظيف هذا الرأي وغيره في قضايا تطوّر اللغة هو الذي يثير انتباه الدارس ، ولا سيّما ما يؤول منه إلى تحوّل أساسي في النظر إلى الاحتجاج .

وعلى الرغم من أنّ البغدادي صاحب « ذيل الفصيح » يتابع نهج الفصيح وما هو قريب منه ، نراه يخطو خطوات مهمّة باتجاه التوسّع ، وقبول التطوّر في دلالة المفردات . فالبغدادي يفصل أولاً بين مستويين ، الأول : ما قالت العرب مطلقاً من غير تحديد . والثاني : ما تستعمله العامة ، وبعض من تسرّب إليهم الغلط من الخاصة . ويتنبّه البغدادي في تضاعيف الأمثلة التي أوردها من لحن العامة إلى التطوّر ويسوّغه ، فهو عندما أورد عدداً من الأمثلة التي استعملها العرب من العامّ ، ثم خصّصتها العامة ، يقول : « قلت : هذا كلّه عامّ يجوز أن يخصّص ، وتخصيص العامّ ليس غلطاً »(١٤٢). ثم يقول بعد أن سرد أمثلة أخرى: « أقول هذا أيضاً عامّ قد خصّصه الاستعمال »(١٤٣) . ويلجأ البغدادي إلى القياس لتسويغ بعض

(١٣٩) المصدر السابق ، ص١١٦ .

(١٤٠) المصدر السابق ، ص١٥٠ .

(١٤١) ابن جني ، الخصائص ، ٢/٤٤٧ .

(١٤٢) البغدادي ، ذيل الفصيح (ضمن كتاب الطرف الأدبية) ، ص١٠٣ – ١٠٤ .

(١٤٣) المصدر السابق ، ص١٠٤ .

www.attaweel.com

أمثلة التطوّر من المفردات الجديدة صيغة ودلالة . ففي مسألة « استأهل » يقول : « أقول استعماله بمعنى الاستحقاق سائغ في القياس ، فيستأهل يستفعل من لفظ الأهل مثل يستأصل ويستأسد »(١٤٤) . كما يسوّغ أمثلة أخرى بما يخرج إليه الكلام من أغراض نفسية كالتفاؤل والتعظيم . ففي مسألة « قافلة » يرى أنّها تطلق على الذاهبة بطريق التفاؤل(١٤٥) . على الرغم من منع معظم اللغويين هذا الإطلاق ، لأنّ أصل دلالة قافلة من القفول ، فلا مسوِّغ عندهم لتجاوز هذه الدلالة . كذلك يرى أنّه يقال للقائم إذا قعد جلس للتعظيم(١٤٦) . ويذهب البغدادي أيضاً إلى قبول قول العامة « فطرة » في صدقة الفطر ، لأنّ القياس لا يدفعه(١٤٧) .

أما الخفاجي صاحب « شرح درّة الغوّاص » فالمقياس الصوابي لديه واسع ، لأنّه أدخل في الاحتجاج ما سمع عن العرب دون تحديد ، وإن كان شاذّاً أو قليلاً أولغة لقبيلة من الأمثلة التي لم ترد في الفصيح ، ومنهجه في الردّ على الحريري يقوم على التجوّز ، وعلى عدم التسليم بما قاله المؤلف أصلاً ، ويكاد هذا المنهج يكون عامّا . ولذلك قلّ أن نجد مسألة وافق فيها الخفاجي المؤلف . أما المسائل التي لم يتعرّض لها فيبدو أنه لم يجد فيها دليلاً يردّ به على المؤلف(١٤٨) .

والخفاجي – حين يورد الشواهد المتعدّدة – معنيّ بتوجيهها إلى مقاصده في عدم التسليم لما احتجّ به الحريري ، ولذلك نراه يفتح باب

(١٤٤) المصدر السابق ، ص١٠٦ .

(١٤٥) البغدادي ، ذيل الفصيح ، ص١٠٧ .

(١٤٦) ، (١٤٧) انظر : المصدر نفسه ، ص١٠٨ .

(١٤٨) انظر درّة الغوّاص ، ص١١ ، وقارن بشرح الخفاجي ، ص٣٩ – ٤١ .

www.attaweel.com

التجوزّ . ومن هذا الباب أنّه يسعى إلى طمس الفروق بين كلمة وأخرى حين تقترب دلالة إحداهما من الأخرى ، ويعدّ ذلك من الترادف ، كما أنه يرى أنّ باب التـأويل واسع[١٤٩] . أما المجاز فقد استند إليه كثيراً . وعلى الرغم من أنّه يميـل إلى السماع ويعدّه أصـلاً ، نراه يلجـأ إلى القياس إذا ما أعوزه الدليـل السماعي[١٥٠] . وثمة رأي للخفـاجي على قدر كبـير من الأهمية ، وهو قوله في معرض ردّه على الحريري في مسألة تعريف « كافة » : « ومثاله ما نحن فيه فإنّ كافة ورد عن العرب بمعنى الجميع لكنّهم استعملوه منكّراً منصوباً ، وفي الناس خاصة ، ومقتضى الوضع أن لا يلزمه ما ذكر فيستعمل كما استعمل جميعاً معرّفاً ومنكّراً بوجوه الإعراب في الناس وغيرهم ، والظـاهر الجواز ، لأنا لو اقتصرنا في الألفـاظ على ما استعملته العرب العـاربـة والمستعـربـة حجـرنـا الواسـع وعسـر التكـلّم بالعربيـة على من بعدهم .. »[١٥١] .

ويبدو للدارس أنّ الخفاجي يريد أن يجيز كلّ شيء ، على الرغم من أنّ الحريري لم يخطّئ جميع ما رواه من كلام الناس ، بل نصّ في مواضع متعـدّدة على تدرّج الاستعمـال المقبـول من فصـيح عـال ، وآخر جائز لا يكون صاحبه مخطئاً ، بل مقصّراً عن الفصيح .

تبيّن لنا من خلال ما قدّمنا في الفقرات السابقة أنّ الذين ألّفوا في لحن العامة لم يقصدوا أن يسجّلوا لنا شيئاً من مظاهر تطوّر اللغة بوصفه موضـوعاً للدرس ، بل كان همّهم هو إعادة الخارجين على الفصحى إلى

(١٤٩) انظر : الخفاجي ، شرح درّة الغوّاص ، ص٥٧ ، ٨٩ ، ١٥٢ .
(١٥٠) انظر : المصدر السابق ، ص٥١ .
(١٥١) المصدر السابق ، ص٧٠ .

www.attaweel.com

المستوى الصوابي . وبإمكان الدارس أن يتابع هذا التوجّه لدى المصنّفين جميعاً ، سواء أكانوا متشدّدين ، أم كانوا متوسّعين في معيار الخطأ والصواب ، ومن الملاحظ أنّ المصنّفين قد عدّوا كلّ تغيّر أو مخالفة أو انحراف عن مستوى الفصيح الصحيح لحناً مهما كان نوع التغيّر أو مجاله . فالتغيُّرات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية تنضوي تحت مصطلح « اللحن » الذي يرجّح بعض الدارسين أنه كان يدلّ بداية على التغيّر الصوتي ، ثم توسّعت دلالته فشمل مظاهر التغيّر اللغوي جميعاً[١٥٢] .

كما يلاحظ أنّ بعض المصنّفين لم يفرّق بين اللحن والمولّد جرياً على رأي معظم اللغويين الذين جعلوا جميع مظاهر التغيّر من المولّد بما في ذلك اللحن حيناً ، وعدّوا المولّد نوعاً من اللحن حيناً آخر[١٥٣] . ومع ذلك نفترض أنّ مظاهر المولّد صادفت قبولاً لدى اللغويين لأنها كانت تلبّي حاجة لدى الدوائر العليا من الناس الذين كانوا على قدر كبير من العلم باللغة ، ولأنّ المولّد يتّصل بتغيّر الدلالة الذي يتدرّج ظهوره ويسارع إلى الانضمام إلى رصيد اللغة . ومن الممكن أن نفترض أيضاً أنّ المولّد كان نوعاً من التطوير الواعي ، ولا سيّما في مصطلحات العلوم الجديدة التي لم ينكر أحد تطور دلالاتها ، واستخدامها في التأليف . ويعدّ في هذا المصطلحات حدود المنطق وتعريفاته ، ومفهومات الفلسفة والكلام ، إضافة إلى مصطلحات العلوم العربية من نحو ولغة وعروض وبلاغة وغير ذلك .

أما اللحن فهو ظاهرة انبثقت لدى العامة الذين لا يحرصون على

---

(١٥٢) انظر : حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص١١ - ١٢ ، والصالح دراسات في فقه اللغة ، ص١٢٨ .

(١٥٣) انظر : خليل ، د . حلمي ، المولّد ، ص١٩٣ ، ٢٠٣ ، وانظر أيضاً : نصّار ، المعجم العربي ، ٩٦/١ .

www.attaweel.com

سلامة التعبير أو فصاحته ، وهم الناس الذين لم يتلقّوا تعليماً صارماً على أيدي العلماء والمؤدّبين . ويبدو أن إهمال الإعراب وتجاوز القواعد الصرفية ، وكثرة الإبدالات الصوتية جعل العلماء يتنبّهون إلى مخالفة اللحن للعربية الفصحى مخالفة تهدّد كيانها في الصميم . ومن الملاحظ أن معظم أمثلة اللحن هي مما يتخاطب به الناس في حياتهم . وقد تضافرت عوامل كثيرة على الاتساع في اللحن لدى هؤلاء إلى أن ظهرت اللهجات العامية الدارجة .

ونشير استكمالاً لبيان العلاقة بين اللحن والمولّد إلى أنّ يوهان فك صاحب المصنَّف المتميّز « العربية » ضمّ مظاهر اللحن المختلفة إلى ما أسماه « العربية المولّدة » . فهو يرى أن حملة الحريري على اللحن في « درّة الغوّاص » لم تحتدم تجاه أخطاء متفرّقة من الحماقات اللغوية ، أو الاستعمالات الشعبية ، بل هي موجّهة إلى روح العربية المولّدة على الإطلاق[١٥٤] .

وإننا ، مع تقديرنا جهد فك ، نرى أنه بالغ كثيراً في رسم صورة العربية المولّدة . فالناظر في كتابه يخال أنّ العربية الفصحى قد هزمت أمام لغة جديدة ، هي العربية المولّدة . والأمر عندنا ليس كذلك لأن جميع المظاهر التي حشدها فك من اللحن والعامي والأخطاء العامة والضرورات وما شاكلها لا يمكن أن تلتئم في نسق واحد يشكّل لنا عربية مولدة[١٥٥] . فالعربية المولّدة كما نرى ليست إلا تيّاراً داخل العربية الفصحى جدّد شبابها ، وأمدّها بطاقات غنيّة استطاعت الفصحى بها أن تواكب ركب الحضارة ، وأن تكون لغة العلم والفلسفة والمنطق والطبّ والفلك وغيرها من

(١٥٤) انظر : فك ، العربية ، ص٢٣٥ .

(١٥٥) انظر : خليل ، المولّد ، ص١٩٤

www.attaweel.com

العلوم الجديدة ، إضافة إلى استيعابها مصطلحات العلوم العربية وفنونها المحدثة . والسمات التي نراها للعربية المولّدة تتمثّل في أسلوب لغوي من أساليب القول الفنية ، وتطوّر واسع في دلالات المفردات ، واستحداث مصطلحات جديدة ، وتوسّع في قبول الدخيل ولا سيّما في المصنّفات غير الأدبية . ولا يعني الإقرار بهذه السمات أن العربية الفصحى « الكلاسية » انتهى أمرها وغلبتها العربية المولّدة . وإنما كان لكل منهما تيار يسير فيه . وليس أدلّ على ذلك من أن بعض الشعراء جمع الأسلوبين القديم والمولّد في شعره . فأبو نواس مثلاً استخدم الفصيح القديم في أداء موضوعات تضمن له رضا الخليفة ، واستحسان العلماء المقرّبين إليه ، على حين أنه استخدم المولّد المحدث في الموضوعات التي يعبّر بها عن ذاته وهواه .

وعلى الرغم من تفهّم فك لخصائص العربية ، ودوافع العلماء إلى تبنّي المعيارية ، نراه قد جعل مظاهر التغير كلها في مستوى واحد ، مما أبعده عن التفريق بين المولّد بوصفه رافداً للفصحى ، والعامي الذي يختلف عن الفصحى اختلافاً بيّناً ولا سيّما ما يتعلّق بالإعراب والصرف .

ويتابع حلمي خليل هذه المسألة حين يتصدّى لتأريخ المولّد ودرسه . وإنّنا نتّفق معه حين انتهى إلى الفريق بين اللحن من جهة ، والتوليد من جهة أخرى ، وكلاهما يتّصل بالتغيّر اللغوي . فالمولّد لدى حلمي خليل قريب الدلالة من التطوّر الدلالي الذي يتّصل بالمفردات . « فالتوليد هو تغيّر لغوي لا شكّ في ذلك ، ولكن ليس كلّ تغيّر لغوي توليداً ، ذلك لأنّ التغيّر اللغوي يشمل البنية اللغوية في جوانبها الصوتية أو الصرفية أو التركيبية أو الدلالية أو فيها جميعاً ، بينما التوليد يتّجه أساساً إلى التغيّر الدلالي وحده .. ولكنّه مع ذلك يأخذ في اعتباره التغيّرات الاشتقاقية والتركيبية بما

www.attaweel.com

لها من اتصال مباشر في إعطاء اللفظ أو التركيب دلالة جديدة لم تعرفها العربية القديمة . وعلى ذلك فالمولّد هو جزء من التغيّر اللغوي وليس العكس »[١٥٦] .

ونجد في زاوية أخرى ما يتّصل بتقويم اللحن في ضوء بعض الآراء . فرمضان عبد التواب يرى أنّ ما عدّه اللغويون لحناً وخطأ يعدّ تطوّراً ونموّاً من وجهة علم اللغة الحديث[١٥٧] . كذلك نجد كمال بشر يلوم علماء العربية القدامى لأنهم نظروا إلى « التطوّر الذي أصاب العربية العربية حينئذ كما لو كان ضرباً كما لو كان ضرباً من الخطأ والانحراف يجب طرحه وإهماله .. وهذا المسلك مسلك غير محمود من وجهة النظر العلمية ، إذ هم بفعلتهم هذه قد أوصدوا أبواب البحث في وجه الدارسين من بعدهم . وهكذا ظلّت العربية تتغيّر وتتطوّر دون أن يسجّل هذا التطوّر أو أن يلتفت إليه أحد من الناس »[١٥٨] . أما أصحاب مصنّفات اللحن فهم – كما يرى كمال بشر – تناولوا هذا « التطور » بالدرس والمناقشة ، ولكن لا على أنه تطوّر أو تغيّر ، وإنّما بوصفه لحناً وخطأ[١٥٩] .

وكذلك يرى بعض الدارسين في سياق تلك المصنّفات أمراً غير سويّ إذ تتحدّث عن اللحن والخطأ ، ساعية إلى إعادة المتجاوزين إلى جادة الصواب[١٦٠] . فتمّام حسّان يحمّل اللغويين القدامى وزر التقصير في

---

(١٥٦) خليل ، المولّد ، ص١٩٤ – ١٩٥ .

(١٥٧) انظر : عبد التواب ، لحن العامة والتطور اللغوي ، ص٣٣ .

(١٥٨) بشر ، دراسات في علم اللغة ، ١٢٨/٢ .

(١٥٩) انظر : المصدر السابق ، ١٢٧/٢ – ١٢٨ .

(١٦٠) انظر مناقشة لبعض الآراء حول هذه الوجهة في : الداية ، علم الدلالة العربي ، ص٢٥٢ – ٢٥٣ .

www.attaweel.com

تسجيل التطوّر ، لأنهم انطلقوا من معيار الخطأ والصواب ، « ولم تكن الموجة التي سمّوها شيوع اللحن في صدر الإسلام إلا واحدة من هذه الموجات التي التقى العرب فيها بالمتكلّمين بلغات أجنبية ، وأغلب الظن أنّ هذه الموجة لو لم تدفع العرب إلى دراسة اللغة في ذلك العصر لكانت اللغة العربية التي ندرسها الآن على صورة أخرى أحدث عهداً في التاريخ ، ولكانت مصادر قواعدها أشعاراً يمنعون الآن الاحتجاج بها في النحو واللغة »[١٦١] . ويبدو أنّ خلوّ العربية من التطوّر المسجّل أو المعترف به جعل بعض المستشرقين يوجّهون نقدهم إلى العلماء القدامى لأنهم لم يعتنوا الاعتناء الكافي بالكشف عن تطوّر اللغة بعد الإسلام . وإنّ الذي منعهم من ذلك – كما يقول برغشتراسر (Bergsträsser) – مداومتهم على السؤال عن الجائز في اللغة وضدّه وعلى تخطئة كثير من العبارات[١٦٢] .

وأيّا ما كانت هذه الآراء التي ترى في مظاهر اللحن كلها تطوّراً ، وتلك التي ترى تقصير العلماء في تدوين التطوّر المعترف به ، فإنّنا ننطلق في النظر إلى مظاهر اللحن من المحافظة على العربية الفصحى ، وعلى الأخذ بالتطوّر الدلالي الذي تحرسه القواعد المعيارية . وبإمكاننا أن نحدّد أهمّ الأسس التي يقوم عليها منهجنا في تحليل الأمثلة التي عددناها في التطور الدلالي . وتتلخّص هذه الأسس في[١٦٣] :

١ – الاحتراز من تطبيق قوانين التطوّر المقبول على أنظمة العربية

---

(١٦١) حسان ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص٧٤ ، وانظر : ص١٧٥ .

(١٦٢) انظر : برغشتراسر ، التطور النحوي للغة العربية ، ص٢٠٤ – ٢٠٥ ، وانظر أيضاً : عبد التواب ، لحن العامة والتطوّر اللغوي ، ص٣١ .

(١٦٣) انظر بعض نقاط الالتقاء بين منهجنا ومنهج عبد العزيز مطر في لحن العامة ، ص٥٠ – ٥١ ، وكمال بشر في دراسات في علم اللغة ، ٢/١٢٦ – ١٢٧ .

www.attaweel.com

الصوتية والصرفية والنحوية ، ولا سيّما ما يتّصل بالمبادئ الأساسية التي تمثّل ثبات أصوات الفصحى ، وانتظام قواعد الإعراب ، وتركيب الجملة ، واستقرار القواعد الصرفية . ولا شك في أنّ قدرات كبرى تكمن في قواعد النحو والصرف ، ممّا يبعدها عما يُتوهّم من قصور ، لأنّ قواعد الجملة لا تقدّم كمّاً محدوداً من الجمل والتراكيب إن خرج عنه المتكلّم غدا مخطئاً ، بل تقدّم أساليب متعدّدة لنظم الكلام ، وللمتكلّم أن يختار من بينها ما يلائم غرضه ومستوى كلامه . كذلك تتّصف قواعد الصرف العربية بالحيوية الاشتقاقية مما ينأى بها عن الجمود . ومن الملاحظ أنّ كثيراً من الإمكانات الاشتقاقية القياسية لم تستوف في جميع الصيغ . وهذه الإمكانات تتيح المجال للصوغ القياسي لأصول لم تُدوّن جميع اشتقاقاتها . ومن المفيد في هذا المجال الاهتداء بما سنّته مجامع اللغة العربية في هذا العصر من طرق الاشتقاق والتعريب والتوليد والنحت وغيرها .

٢ – استشارة المعاجم القديمة في كلّ ما يتصل بالتطوّر ، لأنّ هذه المعاجم تمثّل الأصول الاحتجاجية للتدوين . ولا شكّ في أنّ الرجوع إلى المعاجم العربية التي امتدّت على مدى زمني طويل يحلّ كثيراً من الإشكالات التي تعترض سبيل الدارس الذي يتصدّى لبحث التطور . ومن الممكن أيضاً أن تستشار المعاجم التي تابعت بعض جوانب التطوّر ، كمعاجم المصطلحات المتنوّعة ، وبعض المصنّفات الموسوعية . وسوف يتبيّن الدارس أنّ قسماً ممّا عُدّ في اللحن له نظائر في المعاجم ، ويسهل ردّه إلى السماع وإن اختلفت درجته . ويبدو أنّ سبب ورود هذا النوع من الأمثلة هو نقص الاستقراء ، أو قصر المستوى الصوابي على وجه من الوجوه الفصيحة . ولذلك كلّه نرى أنّ استشارة المعاجم تعيننا على تفسير بعض الأمثلة أو الحكم عليها بالإجازة أو الرفض إن شئنا .

www.attaweel.com

٣ ـ التفريق بين مستويات الكلام الفصيح . وتظهر أهمية هذا التفريق حين نجد أنّ علماء العربية القدامى أغفلوا الفروق التي لا بدّ من أن تلاحظ بين مستوى من الكلام وآخر . ولقد مرّ بنا في تضاعيف هذا البحث أنّهم حين تصدّوا للحكم على صواب الاستعمال أوخطئه ، راحوا يسلكون الشعر والنثر والقرآن ، وكلام الناس في حيّز واحد .

٤ ـ تخصيص الجوانب المتعلّقة بالمفردات لدراسة التطوّر الدلالي وفق مناهج علم الدلالة الحديث (Lasémantique) ونحْن نرى في هذا المجال أنّه كان بإمكان اللغويين القدامى إخراج هذه الجوانب من نطاق المعيارية أصلاً ، لأنّ الدلالة تنافي مبدأ الاستقرار بسبب قابليتها للتأثر بالزمن وتطور المجتمع ، وجوانبه الحضارية المتعددة . ومن الطبيعي أننا في هذه الجوانب نقبل من الدلالات الجديدة كلّ ما وافق خصائص العربية الفصحى من حيث الصيغ التي تبنى على قياس من أقيسة العربية ، أو تلك التي تمتّ إلى قواعد التعريب ، وإن لم تستعملها العرب[١٦٤] .

وتتضمّن دراسة الجوانب الدلالية المحاور التالية :

آ ـ العلاقة بين اللفظ والمعنى . وتتمّ دراسة هذه العلاقة في ضوء المواضعة والاصطلاح الذي يتعرّض لكثير من التغييرات الناتجة عن ظروف الجماعة اللغوية . وسوف تدرس الأشكال التي تبدو فيها هذه الدلالة ، وأهمّها : الترادف والاشتراك والتضاد والفروق ، وما يمكن أن يستخلص منها من تطوّر دلالي . وهناك وقفة عند الجوانب الدلالية في الأبنية والأوزان وما يتّصل بالاشتقاق والثروة اللفظية .

---

(١٦٤) انظر آراء محمد المبارك في مسألة اللحن والأخطاء الشائعة في : فقه اللغة وخصائص العربية ، ص٣٢٤ ـ ٣٣٩ .

www.attaweel.com

ب – التطوّر الدلالي في معاني المفردات ، ويضمّ مجالين أساسيّين هما : ١– التطوّر ضمن المحسوسات ويتّصل به ما يتعلّق بالأصل الحسي للدلالة . ٢ – التطوّر من المعنى الحسي إلى الذهني المجرّد . ومن الملاحظ أن دراسي الدلالة المحدثين تبينوا أنّ المعنى يبدأ حسيّاً مرتبطاً بالبيئة ، ثم يتّسع ضمن محسوسات أخرى عن طريق المشابهة أو المجاورة أو الانتقال من مجال إلى آخر لأسباب متنوعة متشابكة يصعب على الدارس حصرها ، ويمكن أن تدرس ضمن حدود الأمثلة التي تتّصل بها . أمّا التطوّر من الحسي إلى المجرّد فيمثّل مرحلة متقدّمة للنموّ اللغوي الذي يواكب تطوّر المجتمع والحضارة ، وما يثيره من نشاط عقلي متنوّع ، فيغدو للغة مجال للانتقال من الدلالة على الحسيّ إلى الذهنيّ المجرد . ومن الملاحظ أن هذا السبيل من سبل التطور يتسع وتتضاعف خطورته في المراحل المهمّة من حياة اللغة لما فيها من تطور في العلوم والثقافة .

ج – المجاز والاستعارة: ذهب كثير من علماء المعاني والنقاد المحدثين إلى أن المجاز والاستعارة قطبا التطور الدلالي ، وأنهما طريقان مهمّان لإنشاء المصطلحات ، وإطلاق التسميات ، وبإمكان الدارس أن يحدّد الجانب الذي يمسّ اللغة من المجاز الذي يمثّل حقلاً درسياً تشترك فيه علوم اللغة والبلاغة ، والنقد والأسلوبية . ويضمّ هذا الجانب قضايا بلى المجاز ، وتحوّل الاستعارة إلى تعبير لغوي خال من الإثارة الانفعالية . ويضمّ أيضاً صور المجاز المرسل ، وعلاقاته المعروفة ، ولا سيّما المجاورة والجزئية والكلية . ويضمّ كذلك استعارات مستمدّة من أعضاء الجسم والكون والطبيعة .

وفي ضوء علم الدلالة الحديث ، والمناهج اللسانية عامة ، ومع مراعاة خصائص الفصحى ومعياريتها ، يمكن أن ينظر إلى مصنّفات اللحن

www.attaweel.com

نظرة جديدة لا إفراط فيها ولا تفريط . فاختيارنا المنهجي في هذا البحث يمثّل وسطاً بين موقف الجمود المانع من التغيّر ، والوقوف عند الأمثلة المنقولة نصّاً من المعاجم والكتب اللغوية من جهة . وموقف الخروج على قواعد اللغة وأصول دلالاتها ، وأنظمتها الأساسية من جهة أخرى . ولاشكّ في أنّ هذا النظر يؤول إلى الإفادة من تطوّر الدلالة للكشف عن المراحل الزمنية التي تلت عصر الاحتجاج ، وما لها من ارتباط بالبيئة والمجتمع ، وما يتّصل بهما من عوامل التطوّر اللغوي .

المصادر والمراجع

- ابن أبي السرور : القول المقتضب فيما وافق لغة مصر من لغات العرب ، تحقيق إبراهيم سالم ، مراجعة إبراهيم الأبياري ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، القاهرة ، د . ت .
- ابن الإمام : الحمانة في إزالة الرطانة ، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب ، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية ، القاهرة ، ١٩٥٣م .

ابن الأنباري : كتاب الأضداد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دائرة المطبوعات والنشر « سلسلة التراث العربي » ، الكويت ، ١٩٦٠م .

- ابن جنّي : الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الهدى بيروت ، د .ت .

ابن الجوزي : تقويم اللسان ، تحقيق عبد العزيز مطر ، دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٦٦م .

- ابن الحنبلي : بحر العوّام فيما أصاب فيه العوام ، تحقيق عز الدين التنوخي ، مجلة المجمع العربي ، المجلد /١٥/ لعام ١٩٣٧م .
- ابن خلدون : المقدّمة ، مطبعة الكشاف ، بيروت ، د . ت .
- ابن السكيت : إصلاح المنطق ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، دار المعارف بمصر ، ط . ثانية ، ١٩٥٦م .
- ابن السيد : الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، تصحيح عبد الله أفندي البستاني ، المطبعة الأدبية ، بيروت ، ١٩٠١م .

www.attaweel.com

- ابن قتيبة : أدب الكاتب ، تحقيق محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٢م .
- ابن كمال باشا : التنبيه على غلط الجاهل والنبيه ، تحقيق المغربي ، مطبعة الترقي ، دمشق ، ١٣٤٤هـ .
- ابن مكي : تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ، تحقيق عبد العزيز مطر ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٦٦م .
- ابن منظور : لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، د . ت .
- ابن هشام اللخمي : المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ، تحقيق عبد العزيز مطر ، مطبعة جامعة عين شمس ، ١٩٨١م .
- الأزهري : تهذيب اللغة ، الجزء الأول ، تحقيق عبد السلام هارون ، مراجعة محمد علي النجار ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤م .
- الأفغاني ، سعيد : في أصول النحو ، دار الفكر ، د . ت .
- أنيس ، د . إبراهيم : من أسرار اللغة ، القاهرة ، ١٩٥٠م .

  في اللهجات العربية ، القاهرة ، ط . ثانية ، ١٩٥٢م .

  دلالة الألفاظ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط . ثانية ، ١٩٦٣م .
- أيوب ، د . عبد الرحمن : اللغة والتطوّر ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدولة العربية ، ١٩٦٩م .
- باي ، ماريو : لغات البشر ، ترجمة صلاح العربي ، قسم النشر بالجامعة الأمريكية ، القاهرة ، ١٩٧٠م .
- برغشتراسر : التطوّر النحوي للغة العربية ، نشر رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ، ١٩٨٢م .
- بشر ، د . كمال : دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٩م .
- البغدادي : ذيل الفصيح ، تصحيح بدر الدين النعساني ، مطبعة السعادة مصر ، ١٩٠٧م .
- ثعلب : الفصيح ، تصحيح بدر الدين النعساني ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٩٠٧م .
- الجاحظ : البيان والتبين ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ومكتبة الهلال ببيروت ، والمكتب العربي بالكويت ، ط . ثالثة ، ١٩٦٨م .
- الجواليقي : تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ، تحقيق عز الدين التنوخي ، مطبوعات

www.attaweel.com

المجمع العلمي العربي ، دمشق ، د . ت .

شرح أدب الكاتب ، تقديم مصطفى صادق الرافعي ، مكتبة القدسي ، القاهرة ، ١٣٠٠هـ .

- حجازي ، د . محمود فهمي : علم اللغة العربية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٣م .
- الحريري : درّة الغواص في أوهام الخواص ، مطبعة الجوائب ، القسطنطينية ، ١٢٩٩هـ .
- حسان ، د . تمّام : اللغة العربية معناها ومبناها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ط . ثانية ، ١٩٧٩م .

اللغة بين المعيارية والوصفية ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ١٩٨٠م .

- حسن ، عبّاس : اللغة والنحو بين القديم والحديث ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٦م .
- حسين ، محمد الخضر : دراسات في العربية وتاريخها ، المكتب الإسلامي ومكتبة الفتح ، دمشق ، ط . ثانية ، ١٩٦٠م .
- الخفاجي : شرح درّة الغواص ، مطبعة الجوائب ، القسطنطينية ، ١٢٩٩هـ .

شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل ، تصحيح محمد عبد المنعم خفاجي ، مكتبة الحرم الحسيني بمصر ، ١٩٥٢م .

- خليل ، د . حلمي . المولّد ، دراسة في نمور وتطوّر اللغة العربية بعد الإسلام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، فرع الإسكندرية ، ١٩٧٨م .
- خيّاط ، يوسف ، والمرعشلي ، نديم : المصطلحات العلمية والفنية ، مجلد ملحق بلسان العرب المحيط ، دار لسان العرب ، بيروت ، ١٩٧٠م .
- الداية ، د . فايز : علم الدلالة العربي ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٥م .
- الراجحي ، د . عبده : اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٩م .

فقه اللغة في الكتب العربية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٩م .

- الزُّبيدي : لحن العوام ، تحقيق رمضان عبد التواب ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، ١٩٦٤م .
- السامرائي ، د . إبراهيم : فقه اللغة المقارن ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط . ثانية ، ١٩٧٨م .

www.attaweel.com

- سوسير ، فرديناند : محاضرات في الألسنية العامة ، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر ، دار نعمان ، جونية ، لبنان ، ١٩٨٤م .
- سيبويه : الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت ، د . ت .
- السيوطي : الاقتراح في علم أصول النحو ، تحقيق أحمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة بالقاهرة ، ١٩٧٦م .

المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، البابي الحلبي ، القاهرة ، د . ت .
- الصالح ، د . صبحي : مباحث في علوم القرآن ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط . سادسة ، ١٩٦٩م .

دراسات في فقه اللغة ، دار العلم للملايين ، ط . رابعة ، ١٩٧٠م .
- ضيف ، د . شوقي : المدارس النحوية ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨م .
- الطرابلسي ، د . أمجد : نظرة تاريخية في حركة التأليف عند العرب في اللغة والأدب ، د . ت .
- ظاظا ، د . حسن : اللسان والإنسان ، مدخل إلى معرفة اللغة ، ١٩٧١م .
- عبد التواب ، د . رمضان : لحن العامة والتطور اللغوي ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٧م .

فصول في فقه العربية ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ودار الرفاعي بالرياض ، ط . ثانية ، ١٩٨٣م .
- عمر ، د . أحمد مختار : علم الدلالة ، مكبة دار العروبة ، الكويت ، ١٩٨٢م .
- فك ، يوهان : العربية ، ترجمة رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٠م .
- فليش ، هنري : العربية الفصحى ، تعريب عبد الصبور شاهين ، دار المشرق ، بيروت ، ط . ثانية ، ١٩٨٣م .
- فندريس ، جوزيف : اللغة ، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ، مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة ، ١٩٥٠م .
- فيصل ، د . شكري : المجتمعات الإسلامية في القرن الأول ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط . خامسة ، ١٩٨١م .
- الكسائي : ما تلحن فيه العوام ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، المطبعة السلفية بالقاهرة ،

www.attaweel.com

١٣٨٧هـ .
- كمال ، د . ربحي : دروس اللغة العبرية ، جامعة حلب ، ١٩٨١ – ١٩٨٢ .
- مارتينيه ، أندريه : مبادئ اللسانيات العامة ، ترجمة أحمد الحمو ، وزارة التعليم العالي ، دمشق ، ١٩٨٥م .
- المبارك ، د . مازن : نحو وعي لغوي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٧٩م .
- المبارك ، محمد : فقه اللغة وخصائص العربية ، دار الفكر ، بيروت ، ط . سابعة ، ١٩٨١م .
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة : المعجم الوسيط ، دار الفكر ، ط . ثانية ، د . ت .
- مطر ، د . عبد العزيز : لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، الدار القومية ، القاهرة ، ١٩٦٦م .
- المغربي ، يوسف : دفع الإصر عن كلام أهل مصر ، تحقيق عبد السلام عواد ، دار العلم ، موسكو ، ١٩٦٨م .
- ميتشيل ، دينكن : معجم علم الاجتماع ، ترجمة إحسان محمد الحسن ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨١م .
- نصّار ، د . حسين : المعجم العربي ، نشأته وتطوّره ، مكتبة مصر ، القاهرة ، ط . ثانية ، ١٩٦٨م .
- هولتكرانس ، إيكه : قاموس مصطلحات الاثنولوجيا والفولكلور ، ترجمة محمد الجوهري وحسن الشامي ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٢م .
- وافي ، د . علي عبد الواحد : علم اللغة ، دار نهضة مصر ، ط . سابعة ، د . ت .
- ولفنسون ، إسرائيل : تاريخ اللغات السامية ، دار القلم ، بيروت ، ١٩٨٠م .

الدوريّات

- رفيدة ، د . إبراهيم عبد الله : « أصالة اللغة العربية وعلومها » ، مجلة الفكر العربي ، بيروت ، العدد/٢٦/ ، آذار ، ١٩٨٢م ، ص٤ – ٣٩ .
- السنجرجي ، د . مصطفى : « فلسفة النحو العربي بين الرفض والتأييد » ، مجلة الحصاد ، جامعة الكويت ، العدد الأول ، تموز ، ١٩٨١م ، ص١٠٠ – ١١٣ .

www.attaweel.com